وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل

دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"– فرع جيجل–

خلال الفترة (2010–2020)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

- لينة شعلال
- وسام دشمي

إشراف الأستاذ:

- د. صالح حميمدات

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د/ سلامنة محمد	جامعة جيجل	**رئيسا**
د/ حميمدات صالح	جامعة جيجل	**مشرفا ومقررا**
د/ مرابط محمد	جامعة جيجل	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022 / 2023

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل

دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"– فرع جيجل–

خلال الفترة (2010–2020)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

- لينة شعلال
- وسام دشمي

إشراف الأستاذ:

- د. صالح حميمدات

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د/ سلامنة محمد	جامعة جيجل	**رئيسا**
د/ حميمدات صالح	جامعة جيجل	**مشرفا ومقررا**
د/ مرابط محمد	جامعة جيجل	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022 / 2023

شكر

سنين الجهد إن طالت ستطوى، لها أمد وللأمد انقضاء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته، الحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات، الحمد لله قولا وفعلا وشكرا ورضا.

وبعد شكر الله نتقدم بالشكر الجزيل

إلى صاحب القلب الكبير، والنفس الطويل، والعلم الوفير، إلى من رعانا بحسن توجيهه وإرشاده، إلى من كان له الدور الأكبر في مساندتنا لانجاز هذا البحث بنجاح

الأستاذ " صالح حميدات "

لك منا كل الشكر والتقدير والامتنان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي وكالة "Anade" وعلى رأسهم السيد "**خالد زغبيب**"

الذي كان لنا عونا كبيرا.

أيضا ولا ننسى أن نقدم آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى من وقفوا على المنابر وقدموا لنا من حصيلة فكرهم لينيروا دربنا.

إلى جميع الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وعلى وجه الخصوص قسم العلوم المالية والمحاسبة.

نشكركم على جهودكم معنا ومساندتنا طوال السنوات فلكم منا كل الاحترام والتقدير.

إهداء

في آخر خطوة السلم، وفي اللحظة الأكثر فخرا، عندما كان التعب والجهد يغسلنا بماء النجاح ليبقى الواقع أبيض جميلا

بعد فضل الله ما أنا عليه يعود لأمي ها أنا اليوم اهدي تخرجي إلى التي في كل المرات التي حالفني فيها النجاح كنت أرى انعكاس فرحتي في عينيها، وفي كل مرة وقفت أمام انجاز صنعته يكون الفضل لها، إليها وإلى سنوات العمر التي ظفرت بها وأنا استمتع برؤيتها حولي في كل لحظة.... إليها تلك المرأة التي كانت لي في الحياة ركنا شديدا إلى من أبصرت بها حياتي وإستمديت منها قوتي واعتزازي بذاتي إلى القوية التي علمتني معنا الإصرار

إلى من وقفت خلفي مثل الظل مهما كثرت تخبطاتي

إلى صاحبة الفضل كله إلى التي لطالما افتخرت بكوني ابنتها إلى من كانت ترسم لي الطريق بخطوط من الثقة والحب

إلى من مهدت لي الطريق ولم تراني وأنا أكمله إلى التي لطالما عاهدتها بالنجاح ها أنا أتممت وعدي واهديه لك إلى من أودعتني لله كم تمنيت من الله أن تكوني حاضرة في هذه اللحظة

إلى السحابة الجميلة التي رحلت وما تزال تمطر في قلبي إلى **روحك الطاهرة يا أمي**

لينة

إهداء

بعد مسيرة دراسة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب

ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي، أرفع قبعتي بكل فخر فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك بعد الرضا لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي.

إلى قدوتي الأولى، من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من رسم معي ملامح هذا النجاح، إلى من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى سندي في الحياة إلى **أبي الغالي**

إلى داعمتي الأولى، إلى الشمعة التي تنير لي الطريق، من سهرت وتعبت ورعتني في صغري وكبري، والتي كان دعائها سر نجاحي إلى من أعطت دون مقابل إلى التي مهما شكرتها لا أوفي حقها إلى **أمي الغالية**

دمتما لي سندا لا عمر له

إلى رفيقتي الخطوة الأولى التي لا تحلو الحياة إلا بهما، إلى من كانتا في السنوات العجاف سحابا ممطرا، إلى من كانتا معي في طريق الحياة، إلى **أخواتي العزيزات إيمان، ماجدة.**

إلى من أشد بهم عضدي، إلى من كان عونا وسندا في هذا الطريق، إلى من أعتز بوجودهم، وتشجيعهم الدائم لي، إلى **أخواني الأعزاء علاوة، بلال.**

إلى من تقاسمت معهم أجمل الذكريات والأوقات الذي كانوا خير الرفقة ونعم الأصدقاء، **صديقاتي رانية ياسمين، ليديا، لينة، نسرين، مريم، عبلة، روان، خولة، صبرينة.**

إلى رفيقة النجاح ورفيقة الدرب الطويل التي تقاسمت معي هذا العمل **صديقتي العزيزة لينة**

وسام

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بالتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية من خلال دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" –فرع جيجل– وتحليل بعض الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة خلال الفترة (2010–2020).

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إبراز الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة للنهوض بهذا القطاع، حيث تتمركز أغلب التمويلات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" –فرع جيجل– في قطاع الخدمات، كما تتمركز أغلب المشاريع التي تم تمويلها من طرف هذه الوكالة في البلديات الكبرى، والمستفيد الأكبر من هذه التمويلات هم فئة الذكور بالإضافة إلى خريجي التكوين التأهيلي، وبناءا على هذه النتائج تم تقديم مجموعة من الاقتراحات من أجل تحقيق أفضل كفاءة في التمويل الأصغر والرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل الأصغر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of microfinance in supporting small and medium enterprises as an important sector in the national economy through its contribution to achieving economic and social development.

This study relied on the analytical descriptive approach in the theoretical study by collecting information related to microfinance and small and medium enterprises, and a case study approach in the applied study through a field study at the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship "ANADE" - Jijel branch - and analyzing some statistics on the number of projects Funded by this agency during the period (2010-2020).

In this study, we have come to know the role of microfinance in supporting small and medium enterprises, and try to highlight the efforts made and are being made by the state to promote this sector, Most of the projects funded by this agency are in major municipalities, and the biggest

beneficiaries of these funds are males in addition to those who are academically qualified. Based on these results, a set of proposals was presented in order to achieve the best efficiency in microfinance and raise the performance of small and medium enterprises.

Keywords: finance, microfinance, small and medium enterprises, the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	I
إهداء	II
الملخص	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر	08
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر	29
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	
تمهيد	38
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	39
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	39
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	41

المطلب الثالث: شروط الاستفادة والإعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	45
المبحث الثاني: عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– خلال الفترة (2010–2020)	50
المطلب الأول: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010–2020)	50
المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب بلديات ولاية جيجل خلال الفترة(2010–2020)	59
المطلب الثالث: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب الجنس والمؤهل العلمي خلال الفترة(2010–2020)	70
خلاصة الفصل	74
الخاتمة	76
قائمة المراجع	80
الملاحق	84

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	16
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	18
03	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	47
04	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	47
05	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	47
06	مدة تسديد القروض	48
07	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010–2020)	52
08	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب بلديات ولاية جيجل خلال الفترة (2010–2020)	60
09	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس خلال الفترة (2010–2020)	70
10	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي خلال الفترة (2010–2020)	72

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–	44
03	عدد المشاريع الإجمالية الممولة من طرف الوكالة خلال السنوات (2010–2020)	50
04	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط (2010–2020)	53
05	نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط (2010–2020)	58
06	تمركز عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب بلديات ولاية جيجل (2010–2020)	69
07	نسبة توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس (2010–2020)	71
08	نسبة توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي (2010–2020)	73

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" –فرع جيجل–
02	وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" –فرع جيجل–

مـقـدمـة

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة، إذ أدت هذه التحولات إلى بروز اعتقادات وأسس مختلفة المعايير للنمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء، ومن بين هذه الأسس الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبنية تحتية داعمة ورافعة للاقتصاد المحلي لأي دولة، إذ أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتماما عالميا نظرا لما تقدمه من فرص عمل والقضاء على مشكلة البطالة، وكل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب الضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو وتزدهر، وذلك من خلال تنويع التمويلات التي تحصل عليها ومساعدتها على الابتكار والتطوير.

فالجزائر كمثلها من الدول التي سعت منذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق عدة آليات وأجهزة للتمويل التي تهدف إلى تطوير وتنمية هذا القطاع، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– والتي كانت سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"ANSEJ"، والتي أثبتت فعاليتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها وذلك بالاعتماد على التمويل الأصغر من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

وتعتبر ولاية جيجل من الولايات التي تملك بيئة ملائمة لإنشاء مثل هذه المؤسسات لما تتمتع به من مؤهلات جغرافية وسياحية وبشرية، وقد لاقت اهتمام كبير في مختلف القطاعات مما خلق جو من التطور والمنافسة لتحقيق الأهداف المسطرة ووضع الوسائل الكفيلة بدعم هذه المؤسسات.

1- إشكالية الدراسة:

تعتبر في الوقت الراهن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وتسعى الجزائر إلى توفير التمويلات المناسبة لهذه المؤسسات من أجل تحقيق أفضل كفاءة تمويلية.

وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- في أي قطاع نشاط تتمركز أغلب التمويلات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–؟
- أين تتمركز أغلب المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–؟
- من هم أكبر المستفيدين من المشاريع التي مولتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–؟

2– فرضيات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية كان لابد لنا من طرح الفرضيات التالية:

- تتمركز أغلب التمويلات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– في قطاع الخدمات.
- تتمركز أغلب المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– في البلديات الكبرى.
- المستفيد الأكبر من التمويل الأصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– هم فئة الذكور وخريجي التكوين التأهيلي.

3– أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تسليط الضوء على ماهية التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توضيح العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز دور التمويل الأصغر من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة عدد المشاريع التي تم تمويلها من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" –فرع جيجل–.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- كونه من المواضيع التي يتم تناولها بكثرة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية.
- كونه موضوع يمس الشريحة الكبرى في المجتمع والتي تعتبر القوة الدافعة لتحقيق التنمية المحلية.
- يحظى الموضوع باهتمام كبير من طرف المفكرين وواضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- الأهمية الكبيرة للتمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع عجلة الاقتصاد الوطني.

5- **أسباب اختيار الموضوع:**

تكمن الأسباب وراء اختيار موضوع الدراسة في:

- الرغبة الذاتية في البحث في موضوع الدراسة.
- الرغبة في خلق إضافة من شأنها خدمة العلم والطلبة.
- تدعيم المكتبة الجامعية بمواضيع قيمة ومفيدة.
- الرغبة في التعرف على الهيئات التي وضعتها الجزائر لتشجيع الاستثمار.
- حب اكتشاف عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– وكيفية الحصول على مشروع استثماري من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

6- حدود الدراسة:

وتتمثل في:

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الحدود المكانية:** وقد كانت الدراسة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" الفرع الولائي بجيجل.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت الفترة الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من مارس 2023 إلى ماي 2023، حيث تم خلالها دراسة عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في الفترة (2010-2020).

7- المنهج والأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بالتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الجانب التطبيقي فتطرقنا فيه إلى منهج دراسة حالة من خلال التطرق إلى تحليل بعض الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"-فرع جيجل- خلال الفترة (2010-2020)، أما بالنسبة للأدوات المستعملة فتم الاعتماد في الجانب النظري على المراجع المتاحة المتمثلة في الرسائل الجامعية والملتقيات، المجلات، الكتب، والقوانين الرسمية، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على البرنامج المعالج "Excel"، وذلك بتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال بيانية ومنحنيات.

8- هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة وللوصول إلى الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي وذلك بالاعتماد على طريقة (IMRAD) التي تعطي أهمية أكبر للجانب التطبيقي مقارنة بالجانب النظري، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للدراسة، ويضم

المفاهيم الأساسية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه الدراسات السابقة الخاصة بالتمويل الأصغر والدراسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الدراسة التي تناولت العلاقة بينهما، أما الفصل الثاني فسيتضمن الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– وقد قسم إلى مبحثين حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– من خلال التطرق إلى مفهوم الوكالة، أهدافها ومهامها والهيكل التنظيمي الخاص بها، وأيضا شروط الاستفادة وأشكال الدعم والتسهيلات من خلال التطرق إلى صيغ التمويل الخاصة بالوكالة والإعانات المالية، والتحفيزات الجبائية التي تقدمها هذه الأخيرة.

أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– من خلال دراسة وتحليل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط، وحسب الجنس والمؤهل العلمي، بالإضافة إلى توزعها في بلديات ولاية جيجل خلال الفترة (2010–2020).

9- عوائق وصعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي تعترضه العديد من المشاكل والصعوبات يمكننا ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا والتي تمثلت في:

- قلة الدراسات ومحدوديتها نسبيا في الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد

إن التحولات الاقتصادية والتغيرات العالمية دفعت الجزائر إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الخاصة، مما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد ما كان دورها مغيبا لفترة طويلة، لذلك قامت الجزائر بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب المستثمر للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد وذلك بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتساعد في تمويلها، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق أهدافها أو أن تطبق برامجها بدون تمويل.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى العديد من العناصر المتعلقة بالتمويل الأصغر وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول، حيث سنتناول فيه نشأة ومفهوم التمويل الأصغر، أهميته وأثره ومبادئه، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر وعملاؤها والتحديات والمعوقات التي تواجه هذا النوع من التمويل، بالإضافة إلى مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعريف هذه المؤسسات وأهميتها ودورها إلى خصائصها وأهدافها، وفي الأخير العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أمّا فيما يخص المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى الأدبيات التطبيقية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرّق إلى الدراسات السابقة المتعلقة بكل من التمويل الأصغر والدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بينهما.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، حيث تناولنا في المطلب الأول مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر، وفي المطلب الثاني مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثالث فقد تطرقنا إلى العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر

أولا: نشأة وتعريف التمويل الأصغر

1- نشأة التمويل الأصغر: ظهر التمويل الأصغر بداية عبر أساليب الإقراض الودي بين الأصدقاء والأهل، ثم ظهرت الجمعيات ثم المرابون وأخيرا ظهرت الهيئات المانحة مثل البنوك والمؤسسات غير الحكومية وغيرها، أما عن بدايات التمويل الأصغر الرسمي فمن الصعب تحديد نقطة البداية وإن كان له دلائل وجودية قديمة، لكن المؤكد أن تجربة "بنك غرامين" الذي تأسس في سبتمبر 1976 يعد نقطة الانطلاق للاهتمام بهذا النشاط، لأنه أول بنك يطبق منهجية الإقراض المصغر على نطاق واسع.

في السبعينات تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل الأصغر المشهورة، مثل "بنك غرامين" في "بنغلاديش"، "بنك سول" في "بوليفيا" ونظام (Unit desa) في "بنك راكايات" في "اندونيسيا" وغيرهم من مؤسسات التمويل الأصغر، وفي سنة 1995 أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة البطالين (CGAP) في واشنطن، وفي عام 1998 عقدت في واشنطن قمة التمويل الأصغر، ولقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر، وكانت النقطة المضيئة على الإطلاق في تاريخ التمويل الأصغر هي فوز البروفيسور "محمد يونس" بجائزة نوبل للسلام في عام 2006، نظير جهوده للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بواسطة التمويل الأصغر[1].

2- مفهوم التمويل الأصغر: توجد عدة تعريفات للتمويل الأصغر وفيما يلي نستعرض أهمها:

- يعرف التمويل الأصغر بأنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة تتراوح ما بين القروض والمدخرات والتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية

[1] ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2014، ص: 31.

متخصصة ومتعددة الأهداف[1].

- كما ويشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية وهي الائتمان والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الشباب وهي ندرة الفرص للحصول على القروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية[2].
- كما يعرف التمويل الأصغر على أنه عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع، القروض، تحويل النقود، والتأمين للبطالين وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، ويقدم في الغالب بواسطة ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في: المؤسسات الرسمية كالبنوك والمنظمات غير الحكومية، المؤسسات شبه الرسمية كالتعاونيات، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض[3].

ثانيا: أهمية وآثار التمويل الأصغر

1- أهمية التمويل الأصغر: تتجلى أهمية التمويل الأصغر على مستوى الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:[4]

1-1- التمويل الأصغر أداة من أدوات الحد من البطالة: يعتبر التمويل الأصغر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة البطالة وتكمن فعاليته في التخفيف من مشكلات الاستراتيجيات الإبداعية، والتي يتبناها في إطار التخفيف من حجم هذه المشكلات.

1-2- التمويل الأصغر أداة من أدوات زيادة مستويات القابلية البنكية: تقوم المؤسسات العاملة في مجالات التمويل الأصغر بتقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية، والتي تتوافق مع خصوصيات الأفراد، وكان لها حسب نتائج العديد من الدراسات والتقارير الكثير من الآثار الإيجابية الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

---

[1] عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض المتناهية الصغر (الآليات والأهداف والتحديات)**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، القاهرة، 2009، ص: 138.

[2] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، فارس أرباب إسماعيل، **تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان**، يونيكونر للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان، الخرطوم، 2006، ص: 20.

[3] Mejeh Remy, **" Microfinance institutions in Nigeria"**, MPRA Paper, No.13711, posted 02, Munich, 2009, p03.

[4] عبد الحليم عمران، **اقتصاديات التمويل الأصغر(المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2020، ص ص: 37، 38.

1-3- التمويل الأصغر في تحقيق الربحية التجارية: إن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا تجارية إلى جانب تحقيقها للأهداف الاجتماعية المرتبطة بتلك البرامج.

1-4- التمويل الأصغر والآثار المترتبة على تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة: تركز المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر على تمكين البطالين من زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي، وكذا الحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال مساعدتهم على بدأ مشروعات صغيرة ومصغرة عائلية، وقد أقرت هذا هيئة الأمم المتحدة، حيث لاحظت أن توفير التمويل المناسب لمنظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة في مختلف الدول النامية يؤدي إلى زيادة المستويات المعيشية للشباب، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية.

1-5- التمويل الأصغر وتحفيز الاقتصاديات المحلية: يترتب على الحركية التي تحدثها المشروعات الصغيرة والمشروعات العائلية الممولة ضمن برامج مؤسسات التمويل الأصغر تحفيز الاقتصاديات من خلال تحريك الطلب الواسع والمتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى.

2- آثار التمويل الأصغر: يحدث التمويل الأصغر أثرا كبيرا على الأسرة وعلى الفرد وعلى مستوى المشروع، وفيما يلي نبين أثر التمويل الأصغر على هذه العناصر كما يلي: [1]

2-1- الأثر على مستوى الأسرة: ويتمثل في:

- يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة، لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل، كما في "أوغندا"، أو يحدث نمو للمشروع كما في "أوروبا الشرقية".

- إن توفير الخدمات المالية يمّكن الزبائن من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام التمويل الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية.

[1] ياسين حريزي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 35، 36.

2-2- الأثر على المستوى الفردي: ويتمثل في:

- بالنسبة للنساء فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهم من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل كبير في أمور الأسرة وشؤون المجتمع.

- يميل زبائن التمويل الأصغر أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول، وذلك عن طريق فتح حسابات في البنوك أو مكاتب البريد.

2-3- الأثر على مستوى المشروع: ويتمثل في:

- ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، لكن ليس دائما كما هو متوقع حيث أن القروض تعتبر من المنقولات أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساو القيمة.

- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا وبالرغم من ذلك إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن العميل من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره.

ثالثا: مبادئ التمويل الأصغر

وتتمثل هذه المبادئ في العناصر التالية:[1]

- يحتاج الشباب إلى طائفة من الخدمات المالية لا إلى القروض فحسب، فهم بحاجة إلى الادخار والتأمين، بالإضافة إلى خدمات مقل الأموال على جانب الائتمان.

- التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الشباب ولن يحقق التمويل الأصغر إمكاناته كاملة إلا إذا أدمج في النظام المالي العام لأي بلد.

- التمويل الأصغر يمكن أن يتكفل بنفسه ذاتيا ولا بد له أن يفعل ذلك إذا كان المراد أن يصل إلى أعداد كبيرة للغاية من الشباب، فإذا لم يفرض مقدمي التمويل الأصغر رسوما كافية لتغطية تكاليفهم فسوف يحد ذلك من قدراتهم في شح الإمدادات والإعانات من المانحين والحكومات وعدم ضمانها.

- التمويل الأصغر يتعلق ببناء المؤسسات المالية المحلية، فدائما يمكن أن تجتذب ودائع محلية وتحولها إلى قروض وتقدم خدمات مالية أخرى.

- القروض الصغرى ليست دائما الحل، فربما كانت أنواع أخرى من الدعم أنسب للناس المعوزين لدرجة

[1] ياسين العايب، **دور القرض في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2013)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013، ص: 48.

أنهم لا يملكون دخلا أو أي وسيلة سداد.

– وضع سقف لأسعار الفائدة يلحق ضرر بالشباب بزيادة صعوبة حصولهم على الائتمان، فتكاليف تقديم عدد كبير من القروض الصغرى تتجاوز تكاليف تقديم عدد صغير من القروض الكبرى، ووضع سقف لأسعار الفائدة تحول دون تغطية مؤسسات التمويل الأصغر لتكاليفها.

رابعا: مؤسسات التمويل الأصغر وعملاؤها

وتتمثل في: [1]

1- مؤسسات التمويل الأصغر: تتمثل في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقّدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في: المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية، وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقتراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

2-عملاء التمويل الأصغر: يتمثلون في العادة في ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أم ممن يقومون بأعمال تذر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتنقسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل الأصغر هم الشباب الذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا.

خامسا: تحديات ومعوقات التمويل الأصغر

[1] مصطفى طويطي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، **آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قراءة للتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2019، ص: 10.

تواجه المشاريع الصغيرة العديد من التحديات والمعوقات التي تتصل بحجم عملياتها ومواردها وبعض هذه التحديات موجودة في عدة سنوات وبعضها ظهر مع التغيرات الاقتصادية حيث هناك جملة من التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر.

1- تحديات التمويل الأصغر: يمكن إجمال مجمل التحديات التي تواجه التمويل الأصغر في النقاط التالية:[1]

1-1-الإبداع المستمر والروح الريادية: حيث يرتكز نجاح المشروع الصغير على قدرت مالكه والعاملين فيه على جعل حالة الإبداع حالة مستمرة ودائمة من خلال الإبداع الإداري والتكنولوجي، والإبداع في العمليات والمنتجات، ولا يتحقق كل هذا إلا بوجود الروح الريادية لدى العاملين ومالكي المشروعات.

1-2-إدارة نمو المشروع: حيث تواجه المشاريع الصغيرة تحديات مختلفة خلال مراحل دورة حياتها، ففي بداية دورة حياتها تتمثل التحديات في تأسيس وإقامة العمل والحصول على الموارد اللازمة وخاصة المالية منها وجذب الزبائن.

1-3-اختيار هيكل الملكية: إن اختيار هيكل الملكية للمشروع الصغير هو مشكلة تواجه صاحب المشروع لذلك يتوجب عليه دراسة الأشكال القانونية المختلفة للمشروع لمعرفة مميزاتها وعيوبها واختيار الشكل القانوني الأنسب للعمل، كما أن هذا الشكل القانوني قد يتطلب تغييرا لاحقا بسبب محدودية هذا الشكل أو لفتح آفاق جديدة أمام المشروع.

1-4-التمويل: إن تحدي التمويل الخاص في بداية العمل يمثل تحديا خطرا يفترض أن يحسب حسابه لأنه يتوقف عليه نجاح المشروع واستمراره أو انخفاضه وانهياره، وبشكل عام فإن أمام أصحاب المشاريع الصغيرة طريقتين لتمويل أعمالهم في بدايتها وهما التمويل عن طريق القرض سواء من المصارف أو الأفراد الآخرين أو المؤسسات التمويلية الأخرى، أو التمويل بطريقة التنازل عن جزء من الموجودات.

1-5-كتابة خطة العمل: نعني خطة العمل دليل يصف اتجاه العمل الجديد ومتطلباته وحاجاته المختلفة، وتعد هذه الخطة عادة لغرض تقديمها إلى الجهات المختلفة، وبالنسبة للمشاريع الصغيرة فإن هذه الخطة تكتسي أهمية خاصة ويعتمد نجاح المشروع أو فشله على طريقة إعدادها.

[1] إيمان أحمد، **إدارة المشروعات متناهية الصغر في مصر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2001، ص: 26.

2- معوقات التمويل الأصغر: وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[1]

2-1-المعوقات الاقتصادية للتمويل الأصغر: وهي المعوقات المرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في حصول الانكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع يكون مرتبط به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلا اقتصاديا يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة بالإضافة إلى المنافسة بين المشروعات الصغيرة ذاتها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة، وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة.

2-2-المعوقات التمويلية: تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المعوقات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والتي تواجه صعوبة وضعف في فرص الحصول على التمويل المناسب والمتمثلة في صعوبة وضعف فرص الحصول على القروض من المصاريف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشاريع ومتطلباتها اللازمة التي تطلبها تلك المصارف من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة شروط التمويل، وهذا ما يدفع المستثمر الصغير إلى تقديم تقدير منخفض لرأس المال اللازم لإقامة المشروع، وهو ما يؤدي إلى حدوث مشاكل تمويلية عند التنفيذ الفعلي للمشروع، وكذلك افتقار المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة إلى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المعقدة للبنوك.

2-3-المعوقات التسويقية: ويمكن تقسيمها إلى:

2-3-1-المعوقات التسويقية الخارجية: وهي المعوقات المتعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة وذلك من خلال تغير رغبات المستهلك وسلوكه بالإضافة إلى تفضيله للمنتجات الأجنبية، وتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وانخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما، وهذا ما جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة على الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة في السوق.

2-3-2-المعوقات التسويقية الداخلية: وهي ناتجة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية الكافية للمنتجات الوطنية، وانخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما، وهذا ما جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة في السوق.

[1] إيمان أحمد، **المرجع السابق**، ص ص: 28-30.

2-4-المعوقات الإدارية: تعتبر المشروعات الصغيرة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع وما لديه من مهارة في الإدارة التسويق، إلا أن هؤلاء هم فئة قليلة قياسا على الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث تفتقر هذه المشروعات إلى الإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها.

2-5-المعوقات الفنية: من أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي أنها تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالبا ما تتم باختيار غير مناسب وغير مدروس، مما يؤدي بالكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة إلى الفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على مدخلات إنتاج المواد الأولية المستوردة.

2-6-المعوقات التنظيمية والتشريعية: تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشاريع الصغيرة بشكل خاص فهي تشكل القوانين المنظمة لعمل هذه المشاريع كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، وعدم توفير ضمان اجتماعي في هذه المشاريع، كالتعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، وتعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات المنظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت، بالإضافة إلى نقص الخبرة والكفاءة في مواجهة التغيرات التي قد تطرأ على الأنظمة والقوانين في البلاد.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك اختلاف كبير في تعريف هذه المؤسسات من طرف العديد من الدول والهيئات الدولية، لذلك سوف نتطرق إلى تعريفها من بعض الهيئات الدولية والدول الأجنبية، بالإضافة إلى المشرع الجزائري.

أولا: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباينت من طرف العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، لذلك سنقوم بطرح بعض هذه التعاريف فيما يلي:[1]

[1] مصطفى عوادي، **دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 06، 07 ديسمبر 2017، ص ص: 2، 3.

1- تعريف البنك الدولي: وقام البنك الدولي بتعريف هذه المؤسسات كما يلي:

- **المؤسسة المصغرة:** يكون عدد موظفيها أقل من (10) وإجمالي أموالها وحجم مبيعاتها السنوية أقل من (100000) دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** تظم أقل من (50) موظفا وتبلغ أموالها وحجم مبيعاتها السنوية أقل من (3) مليون دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة:** يبلغ عدد موظفيها أقل من (300) موظفا أما أموالها وحجم مبيعاتها السنوية أقل من (15) مليون دولار أمريكي.

2- تعريف الإتحاد الأوروبي: وقام الاتحاد الأوروبي بتعريف هذه المؤسسات كما يلي:

- **المؤسسة المصغرة:** تضم أقل من (10) عمال وتكون مستقلة.
- **المؤسسة الصغيرة:** تضم أقل من (50) عاملا ورقم أعمالها أقل من (7) مليون يورو أو إجمالي أصولها أقل من (5) مليون يورو.
- **المؤسسة المتوسطة:** يتراوح عدد العاملين فيها من (50) إلى (250) عاملا ورقم أعمالها (40) مليون يورو أو إجمالي أصولها (27) مليون يورو.

جدول رقم(01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي

المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
المصغرة	أقل من 10	مستقلة
الصغيرة	أقل من 50	أقل من (7) مليون يورو أو إجمالي أصولها أقل من (5) مليون يورو.
المتوسطة	من 50 إلى 250	(40) مليون يورو أو إجمالي أصولها (27) مليون يورو.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

3- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقرّ هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك استندت في دراستها على تعريف تقريبي لهذه المؤسسات يعتمد على

معيار العمالة والحجم، حيث يشكّلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية، وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة:[1]

- **المؤسسة المصغرة:** هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص، وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.
- **المؤسسة الصغيرة:** يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا، ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط، ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.
- **المؤسسة المتوسطة:** وتعرف علىأا تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل، ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

4- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالنسبة للجزائر فقد تراوح هذا القطاع في تحديد مفهومه بين مدّ وجزر، إلى أن استقرّ في تعريف رسمي جاء بقانون توجيهي أصدره رئيس الجمهورية سنة2001 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، كما تمّ تعديله سنة 2017 حيث وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة 02/17: "تعرّف المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسّسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: [2]

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

- تستوفي معايير الاستقلالية.

وتم تقسيم هذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي الجديد 02/17 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

- **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9) أشخاص ورقم

---

[1] صالح حميدات، محمد البشير مبيروك، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13، 14 أفريل 2008، ص ص: 8، 9.

[2] المادة 04 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد02، ص: 4.

أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوي لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها لا يتجاوز أربعة مائة (400) مليون دينار جزائري.
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعة مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايير دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مليون إلى أربعة (04) ملايير دينار جزائري.

وتم تصنيف هذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي الجديد 02/17 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم أعمالها	حصيلتها السنوية
مصغرة	(1 إلى 9)	أقل من (40) مليون دينار	لا يتجاوز (20) مليون دينار
صغيرة	(10 إلى 49)	لا يتجاوز (400) مليون دينار	لا يتجاوز (200) مليون دينار
متوسطة	(50 إلى 250)	(400) مليون دينار إلى (4) ملايير دينار	(200) مليون دينار إلى (4) ملايير دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات دول العالم، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية والدول المتقدمة وهذا ما أكدته الدراسات وأكده الكثير من الاقتصاديين والمهتمين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقاموا بوضع العديد من السمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة لذلك يمكن أن نوجز هذه الخصائص على النحو الآتي:[1]

[1] محمد الصالح زرويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2007، ص ص: 37، 38.

- قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم وهذا الانتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، ودقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث، مما يساعد على رفع مستوى القدرة الإنتاجية والتي من خلالها يتم تخفيض تكلفة الإنتاج.
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمؤسسة وسهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة، وبساطة الهيكل التنظيمي للإدارة مباشرة من قبل صاحب المؤسسة من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة، والتحديد الدقيق للمسؤوليات، فضلا عن التخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
- تتيح أغلب فرص العمل الجديدة والمطلوبة للدول التي تواجه مشكلة البطالة.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث مما يساعد على رفع مستوى القدرة الإنتاجية ومن خلالها يتم تخفيض كلفة الإنتاج.
- الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المؤسسات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها وهذا يعني استقلالية الإدارة لهذه المؤسسات، لأن معظم هذه المؤسسات يكون مديرها صاحب مشروع، أي القرار بيد صاحب المؤسسة، وعليه يمكن لصاحب المؤسسة استقطاب وإرضاء وكسب العديد من الأيادي العاملة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات وخدمات أيضا في توزيع المنتجات.

ثالثا: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة في مدى تحقيقها لجملة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1-الأهمية الاقتصادية: وتظهر الأهمية الاقتصادية في العناصر التالية:[1]

1-1-1-توفير مناصب الشغل: أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين،

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص ص: 50-52.

وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.

1-1-2-تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا، وبالتالي تتسع خبرتهم ومعرفتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة.

1-1-3-تحقيق التطور الاقتصادي: يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة مثل قطاع المحروقات، الاتصالات، علوم الحياة،...الخ وهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي.

1-1-4-تعبئة الموارد المالية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

1-2- الأهمية الاجتماعية: وتتمثل في النقاط التالية:[1]

1-2-1-المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة.

1-2-2-التخفيف من المشكلات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة بذلك إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.

1-2-3-إشباع رغباتهم واحتياجات الأفراد: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

1-2-4-تقوية العلاقات والأوامر الاجتماعية: إن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة

[1] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص: 21.

والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الإيخاء والود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من دون شك أن لهذه المؤسسات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات، لكونها تعتبر من أهم روافد العملية التنموية إذ يمكن قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاث معايير رئيسية وهي:[1]

- المساهمة في التشغيل.
- المساهمة في الإنتاج.
- حصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد.

و يمكن إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- تعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الحديثة.
- تضفي على الاقتصاد الوطني مرونة كبيرة لمواجهة التغيرات في المعطيات الاقتصادية.
- تساهم في تضيق الفجوة الإنتمائية في مناطق البلد الواحد.
- تعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- التخفيف من هجرة الشباب من الريف إلى المدينة.
- توفير بيئة عمل مناسبة حيث يعمل صاحب العمل والعاملين جنبا إلى جانب لمصلحتهم المشتركة.

رابعا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، فإنها تسعى دائما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بالمدى الطويل ومن أهم هذه الأهداف نذكر:[2]

- التخفيض من حدة البطالة، وذلك بخلق فرص عمل جديدة.
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة سلعية وخدمية لم تكن من قبل.
- السعي إلى تنمية الصادرات والتقليل من الواردات.
- محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية والخدمية بدلا من استيرادها.

---

[1] ماهر حسين المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006، ص: 40.

[2] عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 22، 23 أفريل 2002، ص: 143.

- تحقيق هذه المؤسسات بتزويد المؤسسات الكبرى ببعض المستلزمات الخاصة بالإنتاج بتكلفة أقل من إنتاجها في المؤسسات الكبيرة.
- تحقيق التوازن الجهوي والعدالة في توزيع الدخل، ومحاولة توفير العمل عبر مختلف أقطار الوطن، دون أن يكون هناك تركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال المناطق الصغرى.

خامسا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكننا تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول سواء الدول النامية أو المتطورة، وذلك من خلال تقسيمها إلى مشاكل تمويلية، مشاكل تسويقية ومشاكل إدارية وقانونية والمتمثلة في:

1- المشاكل التمويلية: تعتبر المشاكل التمويلية من المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات تتعرض لصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا، ومحاولة إيجاد إجراءات تجعل من عملية الاقتراض مربحة للطرفين، وسنوجز في ما يلي الصعوبات المتعلقة بارتفاع الضرائب وصعوبة الحصول على القروض وضغط الرسوم الجمركية:[1]

1-1-صعوبة الحصول على القروض: وتتعلق أساسا بسياسة الائتمان التي تخص الإجراءات والقواعد الموضوعية لتسيير العمليات، ويتم التحكم من خلالها في منح الائتمان وجمع الودائع، وتهدف هذه السياسة في الغالب إلى تحقيق الربحية، السيولة والأمان، نتيجة تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرات تنظيمية ضعيفة وقلة الخبرة، وتفتقر أغلبيتها لسجلات تجارية ومحاسبية لذلك تتجنب الهيئات المقرضة التعامل مع هذه المؤسسات، وغالبا ما تحدد البنوك تغطية لتكاليفها الثابتة من الفوائد المحصلة من القروض التي تمنحها للمقرضين، الأمر الذي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوفاء به لكون حجم القروض التي تطلبه صغير، وهذا ما يدفع بالبنوك للتعامل مع المؤسسات الكبيرة.

في الجزائر يعتبر مشكل التمويل من أكثر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى أصحاب الشركات، فالعلاقة الموجودة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسودها انعدام الثقة بين الطرفين، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك

[1] هبة بوعبد الله، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة قسنطينة** -، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009، ص: 110.

فيه مخاطرة كبيرة، وذلك نظرا إلى أن المؤسسات ليست لديها أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض، أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك فهذا راجع لأسباب كثيرة نذكر منها:[1]

- وجود تمييز واضح بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال منح القروض.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لأغراض استثمارية لتعويض درجة المخاطرة.
- كثرة الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على القروض، بالإضافة إلى البطء في دراسة ومعالجة ملفات القروض.
- غالبا ما يكون حجم القروض المتاحة محدود وغير كافي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الشروط القاسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية، والمتمثلة في التمويل البنكي المحدد بـ 30% من مبلغ حجم الاستثمار، وتحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية بـ(30) مليون دينار لإنشاء شركات ذات أسهم، و(10) مليون لإنشاء مؤسسات فردية تضامنية.

1-2-ارتفاع أعباء الضرائب: تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأعباء الضريبية من عدة نواحي، أولها كونها تعتمد في تمويلها بشكل تام على الأموال الخاصة وعدم قدرتها في الحصول على القروض بسبب الضمانات، وهذا يجعلها لا تحقق وفرات ضريبية كون الفائدة من القروض تعتبر تكاليف تخفض من قيمة الضريبة، كما أن نسبة الضريبة التي تطبقها أغلب دول العالم النامية هي نفسها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الضرائب إلى التقدير الجزافي الذي تلجأ إليه مصالح الضرائب نتيجة لصعوبة مسك الدفاتر من قبل هذه المؤسسات، وقد تكون هذه المبالغ كبيرة مما يعرض المشروع في بعض الأحيان إلى توقفه نهائيا هروبا من هذه الأعباء الضريبية[2].

1-3-ضغط الرسوم الجمركية: إن السلع المصنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في مفهوم الرسوم الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالرسوم الجمركية غالبا ما تكون في الصناعات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تكون ضعيفة في السلع الرأسمالية

[1] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص ص: 132-134.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 102.

الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا، ويجب أن تتلائم التعريفة الجمركية المتعلقة بنشاط المؤسسات مع سياسة تهدف إلى التكفل بهذا النوع من المؤسسات[1].

2- المشاكل التسويقية: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق إلى استراتيجيات تسويقية، خاصة في الدول النامية ويجد أصحاب هذه المؤسسات صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية[2].

2-1-المعارض: حيث تلعب المعارض دورا مهما في التعريف بالمنتجات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعتبر أيضا فرصة لإبرام العديد من العقود والاتفاقيات لتأطير نشاطها والرقي به في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، والتي تشكل في مجملها السوق الخلفية للحصول على المواد الأولية والخامات الضرورية لنشاط المؤسسة أو السوق الأمامية لتصريف منتجاتها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه التظاهرات المحلية والدولية فرصة لتحصيل العديد من المعلومات الاقتصادية والمالية عن قطاع النشاط الذي تنتمي له المؤسسة، من خلال احتكاكها بباقي المؤسسات الناشطة في نفس القطاع أو القطاعات ذات العلاقة بها، فهي تتيح الفرصة للتعرف على القطاعات المستهدفة، وكيفية خدمتها بما يحقق رغبات العملاء ويعود بالأرباح للمؤسسة[3].

2-2-المشاكل المتعلقة بالسوق الداخلي: إن المشكلات المتعلقة بالسوق الداخلي تكون متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنظمة وتتمثل في:[4]

- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لأساليب عاطفية متعلقة بارتباطه بالسلع المستوردة لفترة طويلة أو تقليد النمط الأوروبي والأمريكي.

---

[1] عبد الله غانم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006، ص: 117.

[2] رحيم حسين، يحيى دريس، **أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 11، 12 أفريل 2006، ص: 577.

[3] نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 21، 22 أفريل 2008، ص: 18.

[4] عبد الله خباية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-آلية لتحقيق التنمية المستدامة-**، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص: 44.

– مشكلة اللامنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات الوطنية وذلك راجع إلى عدم توفير الحماية اللازمة للمنتجات المحلية والحرية الشبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية.

– افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعرفة الكاملة بمضمون النشاط التسويقي في غالب الأحيان، وهذا راجع إلى ضعف التكوين لديهم حول العمل الإداري وما يتطلبه من معارف متكاملة بمختلف نشاطات المؤسسة من إنتاج وتسويق وإدارة الموارد البشرية...إلخ، وهذا بالإضافة إلى نقص كفاءة رجال البيع والتسويق الذين يتم الاعتماد عليهم في ترويج وتصريف منتجات المؤسسة.

– محدودية الإمكانيات المادية للإنفاق على نشاطات الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون، بهدف إقامة علاقات وثيقة مع العملاء في الأسواق خاصة البعيدة منها، ولذلك تضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في تنشيط عمليات التسويق، وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير، مما ينعكس سلبا على هامش أرباحها.

2-3-المشاكل المتعلقة بالسوق الخارجية: وتحدث هذه المشكلات نتيجة إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

– مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدراسة التنبؤ بحجم الطلب على المنتجات المؤسسة وعدم الاهتمام بعملية دراسة السوق المتوقعة لتصريف السلع والخدمات.

– عدم اهتمام الشركات التجارية بتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتنوعها وصغر كمية الطلبات في البداية لمحدودية السوق الخارجي وعدد العملاء فيها، إضافة إلى حاجتها إلى مجهودات مضاعفة لتسويق هذه المنتجات، دون أن تكون مجزئة بالمقارنة مع ما تحصل عليه من تعاملاتها التجارية التقليدية.

– عدم توفر مستلزمات الإنتاج المستوردة بالكميات والنوعيات اللازمة، لتصنيع السلعة الموجهة للتصدير نظرا للصعوبات التي تلاقيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على حصص أو إذن لاستيرادها، الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق موازية تباع فيها هذه المستلزمات بأسعار مرتفعة، وهو ما يؤثر بصفة مباشرة على رفع أعباء وتكاليف الإنتاج، وبالتالي الأسعار التي تباع بها المنتجات النهائية في الأسواق بالشكل الذي يحد من تنافسيتها السعرية.

– مشكلة عدم تمكن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة من إلزام التجار بأسعار معينة، مما يؤدي

[1] عبد الله خباية، **المرجع السابق**، ص: 45.

إلى حدوث فوضى الأسعار في السوق والتي تعود بالضرر على المؤسسة في النهاية.

3- المشاكل الإدارية والقانونية: إن تميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وقلة التعقيد أدى إلى ظهور قصور واضحة في الخبرات والقدرات الإدارية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على المجهودات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم تناسق القرارات بسبب نقص المهارات الإدارية لدى المدير أو المالك وغياب الرؤية الواضحة لديه ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل إدارية وقانونية متمثلة في التراخيص، العقار الصناعي وإجراءات التأسيس، سنقوم بشرح كل منها على حدة[1].

3-1-صعوبة إجراءات التأسيس: يتعرض المستثمرون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات تأسيسية معقدة وطويلة، تؤدي أحيانا إلى انسحاب المستثمرين وتراجعهم عن تنفيذ المشاريع، ومن بين هذه المشاكل ما يلي:[2]

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول المشروع، مع زيادة التباطؤ الإداري ويبدو أن المشكلة في أساسها هي عدم مواكبة النصوص التشريعية مع مستويات الأجهزة التنفيذية.
- صعوبات متعلقة بالعقار الصناعي وذلك من خلال مدة الأراضي المخصصة للاستثمار، ومشكلة عقود الملكية لاختلاف جهات التملك الإدارية مع غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها.
- الأعباء الضريبية الكبيرة التي تتحملها هذه المؤسسات لا يساعد على العمل الإنتاجي، بل يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.
- غياب الفضاءات الوسيطية كالبورصات، التي تشكل واحدة من الأدوات الناجحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما، وكذا غياب دور غرفة الصناعة والتجارة بصفتها الواجهة التي تربط العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، وكذا تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد، وخلق الانسجام بين المصالح المختلفة.

---

[1] غدير أحمد سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الاقتصاد والإدارة والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 05، 06 ماي 2013، ص ص: 5، 6.

[2] عبد الله بن حمو، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 91.

3-2-مشاكل العقار الصناعي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوائق في انجاز المشاريع، ومن بين هذه العوائق نجد عائق العقار الصناعي نذكر منها: [1]

- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- مشكلة عقود الملكية.
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- إعادة النظر في عمليات التوزيع القانوني.

إن مسألة العقار لا تزال مطروحة للآن فالأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، بالإضافة إلى نقص وغياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفية وشروط الأراضي واستخدامها لاحقا، وذلك بسبب غياب سياسة خاصة بالمناطق الصناعية عبر الوطن في إطار العقار الصناعي، حيث تميزت بـ:

- تحول بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية.
- حالة تدهور في تهيئة التسيير.
- أصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة في غياب السياسة الخاصة بتلك المناطق.

من جهة أظهرت التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر وجود عدد كبير من الأراضي غير المستعملة، حيث يوجد 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير المستعملة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م^2، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2، ولهذا تبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ما هي ضعف التسيير في توزيع الأراضي[2].

3-3-صعوبة الحصول على التراخيص: لكي يتمكن صاحب المؤسسة من الحصول على تراخيص التشغيل يجب عليها أن تتوفر فيها شروط صحية وأمنية معينة، حيث تستغرق هذه التراخيص وقتا طويلا وذلك بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من صحة الشروط، خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط توفرها بالكامل قبل منح الترخيص، وفي أغلب الأحيان يجد أصحاب المؤسسات

[1] سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، الجزائر، 2007، ص ص: 189، 190.

[2] لخضر مولاي، شعيب بنوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2010، ص: 147.

الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بهذه الشروط، نظرا لضيق مساحات الورش الصغيرة من ناحية ولارتفاع تكلفة توفرها من ناحية أخرى، مما يعرضهم لمخالفات لعدم مراعاتهم للشروط الواجبة، كما يضطر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل بصفة غير رسمية مما يؤدي إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسة، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلع والخدمات، حيث يتردد صاحبها في تطوير النشاط تخوفا من اكتشاف وضعه غير القانوني وحرمانه من الاستمرار في عمله[1].

والشكل الموالي يوضح مختلف هذه المشاكل:

الشكل رقم (01): مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

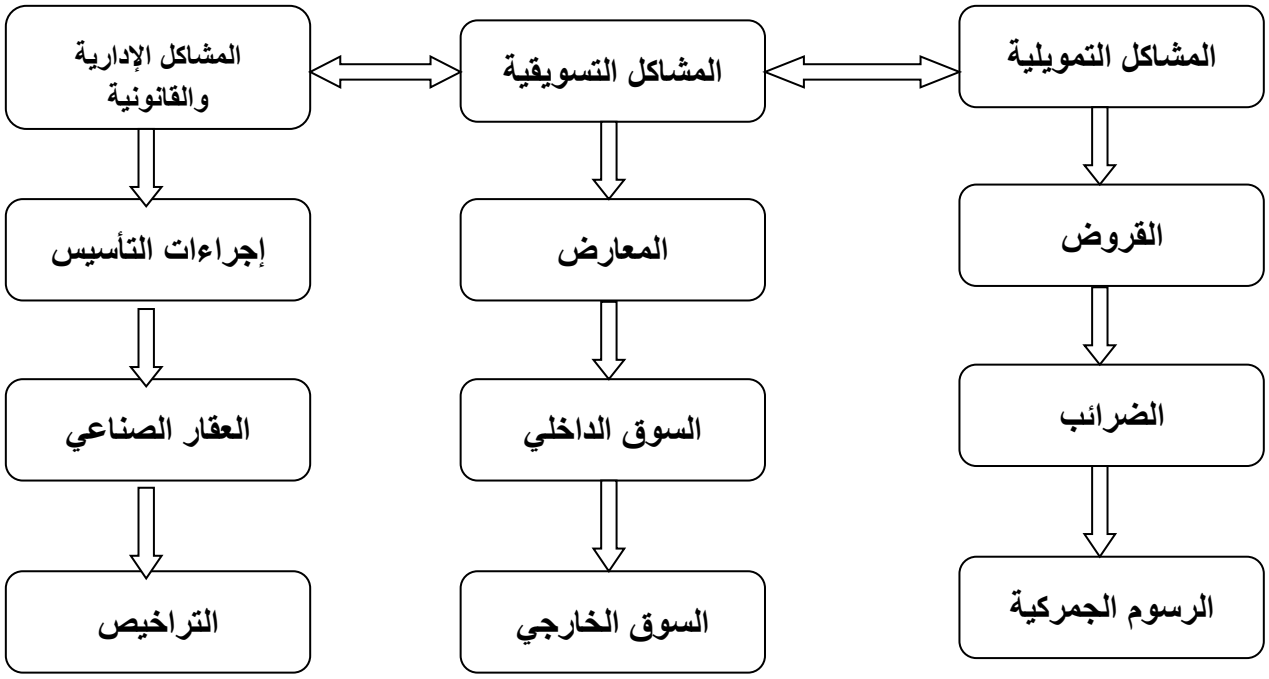

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد وظيفة التمويل الأصغر أكثر الوظائف أهمية في قيام وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الوظيفة تمثل مشكلة بالنسبة للكثير من هذه المؤسسات، فالتمويل الأصغر يعد محور انشغالها كونه العصب الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتغطية احتياجاتها المالية وذلك لضمان استمرارية النشاط وعدم التعرض للعجز، إذ تمثل هذه الأخيرة في وقتنا الراهن أحد استراتيجيات النمو في الاقتصاديات الحديثة، وقد

[1] رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 22.

زاد الاهتمام بهذا النوع من المشاريع نظرا لمميزاتها المتعددة ونظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تنمية اقتصاديات الدول، ولهذا قامت الجزائر بدعم وتطوير هذا القطاع لبناء نهج اقتصادي متكامل لما تعاني منه من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها وحاجتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة.

كما أن الاهتمام البالغ بتقنية التمويل المصغر يرجع إلى مساهمته الفعالة في حل المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يشكل التمويل الأصغر موضوع الساعة لما يكتسيه من أهمية في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول المتطلعة للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن الكثير من خدماتها يتوفر محليا، ونجد أن التمويل الأصغر أحد الآليات المبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه يعد من أدوات الحد من البطالة لتوفيره خدمات مالية للبطالين ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، حيث يساعدهم على تأسيس مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة والحد من الضعف المالي هذا من جهة، لكن من جهة أخرى فإن مشكلة التمويل الأصغر تعتبر من أهم وأبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية على إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوعين وعلاقتهما ببعضهما، سواء الدراسات الوطنية أو الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر

من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع نذكر ما يلي:

أولا: دراسة طويطي مصطفى، وزاني ليدية، بعنوان "تجربة التمويل الأصغر في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، الجزائر، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة القرض المصغر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة، وما مدى نجاعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي للمؤسسات المصغرة، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القرض المصغر يعتبر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة وأنه وبالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة أو بالجهة المستهدفة.

ثانيا: دراسة مطاي عبد القادر، فسول أمين، بلقلة إبراهيم، بعنوان "التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التمويل الأصغر في الجزائر وإلى أي مدى يمكن أن تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر إلى استحداث مؤسسات مصغرة استجابة لطلبات التمويل المتزايدة من طرف الشباب حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن البحث يقوم على أساس جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية توسيع مفهوم التمويل الأصغر تمثل التحدي الأكبر أمام السلطات الجزائرية لإيجاد طرق فعالة يمكن الاعتماد عليها لتقديم قائمة غنية من منتجاته من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثالثا: دراسة برارمة ريمة، مهادي سلمى، بعنوان "التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- تجربة السودان، المغرب، بنغلاديش والجزائر-"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد03، العدد 02، 2020.

هدفت هذه الدراسات إلى معرفة مساهمة التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة كل من تجربة السودان، تجربة المغرب وتجربة "بنك غرامين"، كما قامت هذه الدراسة بدراسة واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأهم العوائق التي تواجهه، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن البحث يقوم على أساس جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها.

وقد توصلت الدراسة إلى نجاح هذه التجربة في كل من السودان والمغرب وبنغلاديش، إلا أنها تعاني من عدة عراقيل في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: دراسة بيان حرب، بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 02، سوريا، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها، والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في التنمية الاقتصادية، كما توجه المنظمات على العمل بأسلوب متطور مما يجعلها قادرة على السيطرة الإستراتيجية في أسواق العالم التي تتحول بالتدريج إلى سوق مفتوحة ومتجانسة من حيث طبيعة كل من الطلب والعرض لدرجة كبيرة معا.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على العمل الميداني عن طريق المقابلة مع المعنيين في الجهات المختصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والملاحظة المباشرة لسلوك واتجاه هذه المشروعات من خلال الاطلاع على كل المراجع والوثائق المتوفرة والحديثة الخاصة وتوجيهات أصحاب القرار.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحول أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أداء دورها التنموي كما هو متوقع ومطلوب منها.

ثانيا: دراسة عزيز عبد الله، بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة–"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علوم التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاجتماعية، وكيف تنشط في الحياة الاقتصادية، والتعرف على المشاكل والعراقيل التي تعيقها عن أداءها لعملها في الجزائر، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال الأساليب وأدوات التالية: استبيان، مقابلة، ملاحظة، تقارير.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بالتركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل ودفع عجلة الإنتاج ومساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تزويدها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية.

ثالثا: دراسة سويكر محمد، سعداني سميرة، النعاس حاتم، بعنوان "أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من مشكلة البطالة في ليبيا- دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة مكونة من (51) مشروع "ببلدية سرت" في المجالات الصناعية، والزراعية، والتجارية، والخدمية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير فعال على الحد من مشكلة البطالة، حيث ساهمت في نقص حدة التوجه إلى الوظائف الحكومية، فأصبحت تستقطب الشباب العاطلين، وذوي المؤهلات الجامعية ولكن استيعابها لأصحاب الكفاءات ضعيف، كما تتصدر المشاريع الخدمية قائمة المشروعات، ويتصدر الخرجين من أصحاب المؤهلات الجامعية ملكية هذه المشروعات وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء الدولة أهمية خاصة لهذه المشروعات من خلال دعمها وتمويلها.

المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع نذكر ما يلي:

أولا: دراسة إيدوان فريداي كريستوف (Idown Friday Christopher)، بعنوان "تأثير التمويل الأصغر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا"، مجلة وقائع المؤتمر الدولي السابع للإدارة والابتكار، العدد01، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التمويل الأصغر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام تقنية أخذ العينات العشوائية البسيطة في اختيار (100) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم والتي شكلت حجم عينة البحث، تم تصميم الاستبيان المنظم لتسهيل الحصول على البيانات، كما تم تطبيق الإحصاء الوصفي الذي يتضمن مخططات بيانية ورسوم توضيحية بنسبة مئوية بسيطة بشكل تكتيكي في عروض البيانات وتحليلها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادة من قروض مؤسسات التمويل الأصغر على الرغم من أن القليل منها فقط كان قادرا على تأمين المبلغ المطلوب، وأن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقرت بالمساهمة الإيجابية لقروض مؤسسات التمويل الأصغر في

تعزيز حصتها في السوق، وابتكار المنتجات، وتحقيق التميز في السوق والميزة التنافسية الاقتصادية الشاملة للشركة، بخلاف الحوافز الضريبية والدعم المالي.

ثانيا: دراسة مازونقا مفوثو برافين أورشيد (Mazonga mfoutou bruvine orchidee)، "دور التمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال المركزية، غانا، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في غانا على الوصول إلى الأموال ومدى تأثير هذه المساعدة في التخفيف من حدة البطالة.

اعتمدت هذه الدراسة مسحا وصفيا حيث تم النظر في دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة في غانا، وتم استخدام عينات الحصص لتحديد نسب معينة لكل تجارة في الصناعة واستخدام أخذ العينات الهادف لاختيار (80) عينة كان يعتقد أنهم ذو صلة للبيانات المطلوبة.

كانت أداة البحث الرئيسية المستخدمة في الدراسة هي الاستبيان، تم تحليل البيانات باستخدام المنتج الإحصائي (SPSS16)، ثم إنشاء عوامل التحليل الإحصائي الوصفي مثل الجداول والرسوم البيانية وتفسيراتها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت مدعومة ماليا بالقروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر وغيرها ممن يمولون أعمالهم ذاتيا، كما تم الكشف على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تدفع القروض بين 7 و12 شهرا وأنها تستخدم مدخراتها الشخصية لسداد القروض التي تحصل عليها من مؤسسات التمويل الأصغر، كما تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه معدل فائدة مرتفع.

ثالثا: دراسة طويطي مصطفى، أولاد حيمودة عبد اللطيف، بعنوان "آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – قراءة لتجربة مصرفية في صناعة التمويل الأصغر–"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد01، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد الصيغ الحديثة التي تستهدف أصحاب الدخل المحدود وليس بمقدورهم الاستفادة من المنتجات الاقراضية التي تطرحها المؤسسات المصرفية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل الأصغر يساهم إيجابا في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية إلا أن هذا الدور محدود ولا يتناسب مع إمكانيات ومخططات التمويل الأصغر من جانب وإمكانيات ومقومات الصناعات الصغيرة من جانب آخر.

نلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت موضوع التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا قاسم مشترك بينها وبين الدراسة الحالية، أمّا فيما يخص الاختلاف بينهما فكان في العناصر التالية:

– من حيث الزمان والمكان فالدارسات السابقة كانت محصورة بين مختلف الفترات من 2006 إلى 2022 في أماكن مختلفة فقد امتدت إلى ولايات الوطن، وحتى إلى خارج الجزائر لتشمل سوريا، ليبيا، غانا..، أما الدراسة الحالية فتمّ إجراءها في سنة 2023 بولاية جيجل.

– الدراسات السابقة اعتمدت على الإستبيان، وتحليل النتائج بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، أما الدراسة الحالية فاستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة وذلك بدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" –فرع جيجل– خلال الفترة الممتدة (2010–2020).

– اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حيث سلطت الضوء على دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"، حيث ركزت دراستنا على عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة بالإضافة إلى إظهار الامتيازات والإعانات التي تمنحها هذه الأخيرة، في حين أن الدراسات السابقة تناولت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر"ANGEM"، ومختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على ماهية التمويل الأصغر حيث عرف بأنه عبارة عن عملية تقديم خدمات مالية متنوعة لذوي الدخل المنخفض باعتباره الدعامة الأساسية لتزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاحتياجات المالية التي تضمن لها النمو والاستمرارية، وتبين لنا أيضا أنه لا يمكن لأي مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت أن تستمر أو تنشأ إلا عن طريق التمويل الأصغر، ولأن الدولة تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قامت بإنشاء عدة هيئات لدعم التمويل من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل-

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

المبحث الثاني: عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكان لابد علينا أن نبرز جهود الدولة في هذا الإطار، وذلك من خلال التطرق إلى الهيئات الداعمة والمسؤولة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– والتي كانت تسمى سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"ANSEJ" باعتبارها الهيئة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرق التمويل التي تعتمدها.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى العديد من العناصر المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في المبحث الأول، حيث سنتناول فيه التعريف بالوكالة، أهدافها ومهامها والهيكل التنظيمي الخاص بها وأيضا شروط الاستفادة التي تقدمها هذه الوكالة وأشكال الدعم والتسهيلات من خلال التطرق إلى صيغ التمويل الخاصة بالوكالة والإعانات المالية، والتحفيزات الجبائية التي تقدمها هذه الأخيرة.

أمّا فيما يخص المبحث الثاني فسنتناول فيه الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– خلال الفترة (2010–2020)، من خلال عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط وحسب الجنس والمؤهل العلمي، بالإضافة إلى توزعها في بلديات ولاية جيجل.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"-فرع جيجل-

لقد أصدرت الجزائر مجموعة من الإجراءات والقوانين من أجل تنشيط الاستثمارات والتقليل من حدة البطالة وكذلك النهوض بالاقتصاد الوطني، فقامت بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهيكلها، أهدافها ومهامها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي الخاص بها.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"-فرع جيجل-

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية جيجل من أهم الوكالات التي تجذب أكبر عدد من الشباب المستثمر، حيث تقدم لهم الدعم المالي والمرافقة اللازمة التي تساهم في نجاح مشروعاتهم ومن أجل ذلك سنقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أولا: مفهوم الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني1417 الموافق ل8 سبتمبر 1996، بحيث يتضمن هذا المرسوم إنشاء هذه الوكالة مع تحديد قانونها الأساسي، والتي تقوم بدعم وتقديم الاستشارة للشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية وقد تم تغير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

تعرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بأنها هيئة عمومية ذات طابع خاص تعمل تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، تضم 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع الموزعة عبر كامل التراب الوطني والمتواجدة في الدوائر الكبرى، تتكفل بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، كما تسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة[1].

تقوم الوكالة الوطنية فرع جيجل بتغطية كل الدوائر والبلديات على مستوى الولاية، يقع الفرع حاليا في حي عسعوس 200 مسكن عدل –بومارشي- بعد ما كان سابقا مقره الحي الإداري، يتم التسجيل فيها من

[1] المادة 3-4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر2020، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 70، ص ص: 6، 7.

طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط تسمى استمارة التسجيل تحمل من الموقع الالكتروني للوكالة www.promoteur.anade.dz، كما يحدد المبلغ الأقصى للاستثمار فيها بعشرة ملايين(10.000.000) دينار جزائري سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسع[1].

ثانيا: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE"–فرع جيجل–

1– أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: من الأهداف الرئيسية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ما يلي:[2]

– تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

– المساهمة بقدر كبير في الإنقاص من حدة البطالة، وهذا بخلق مناصب شغل للشباب وتحسين مستواهم الاجتماعي، وإدماجهم في سوق العمل وتحقيق الرفاهية.

– تلبية حاجيات السوق وهذا بتلقين الشباب وتدريبهم على المشاريع الفعالة من الناحية الاقتصادية، وتشجيع المؤسسات المصغرة بدورها على الاستثمار داخل التراب الوطني، وهو ما يسمح بتوسيع شبكة الخدمات وتنويعها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات الطلب المتزايدة.

كما تلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكاتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

– حملات تحسيسية وإعلامية متواصلة.

– أسلوب المرافقة التي تتبعه مع كل شاب مبادر.

– المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

2– مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–: لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96–296 على الأهداف المخولة للوكالة القيام بها وعدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03–288، المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 وهو المرسوم الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم 96–296 وقد أسندت الوكالة عند نشأتها المهام التالية:[3]

[1] مقابلة مع المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–، 12 أفريل 2023، الساعة 09:05.

[2] وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

[3] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 70، ص: 8، 9.

– تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية لترقية وتحديث الأنشطة وتوسيعها.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي:

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي:

– تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب المشاريع الاستثمارية.

– تنظم دورات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برنامج خاص يتم إعداده مع الهياكل التكوينية.

– تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– ومهام كل قسم

وتتمثل مهام كل قسم من أقسام الوكالة فيما يلي: [1]

أولا: مهام أقسام الهيكل

[1] وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

- **مهام مصلحة المالية والمحاسبة:** وتتمثل في:

– حساب مصاريف الوكالة.

– حساب القروض بدون فائدة.

– إعداد الميزانية المحاسبة النهائية في كل سنة.

- **مهام مصلحة الإدارة والوسائل:** وتتمثل في:

– اقتناء التجهيزات والمعدات اللازمة.

– تسيير مخزون الوكالة.

– القيام بعمليات الجرد السنوي.

- **مهام مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي:** وتتمثل في:

– متابعة المعطيات وتحليلها والمتمثلة في: الملفات المودعة، الملفات المدروسة على مستوى اللجنة، المرافقات البنكية.

– تحضير وتقديم الإحصائيات لمختلف الهيئات (الضرائب، مديريات القطاعات...إلخ).

– حفظ قاعدة المعطيات الخاصة بالوكالة.

– تثبيت البرمجيات اللازمة لأجهزة الوكالة.

- **مهام مصلحة النزاعات وتحصيل القروض:** وتتمثل في:

– إيداع الشكاوي القضائية في حالة النزاعات على تحصيل القروض أو غيرها من القضايا.

– كتابة التقارير الإدارية.

– تمثيل الوكالة في الاجتماعات واللجان.

– إرسال التقارير الشهرية إلى المديريات العامة.

- **مهام مصلحة الاتصال:** وتتمثل في:

– إنشاء وتحديث ملفات المؤسسات المصغرة والناجحة.

– إنجاز بطاقة تعريفية بالمؤسسات ونشرها في الدليل الإلكتروني الخاص بالوكالة.

– تعريف وتبسيط جهاز الوكالة لدى الشباب وتحسيسهم للاستفادة منه.

- **مهام مصلحة المرافقة:** وتتمثل في:

– استقبال ملفات الشباب.

– القيام بالدراسة التقديرية للمشاريع الاستثمارية.

– معاينة العتاد المسلم إلى صاحب المشروع والتأكد من مطابقته لقرار منح الامتيازات الضريبية والجبائية.

– المعاينة الدورية لمحل صاحب المشروع لتقديم نشاط.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

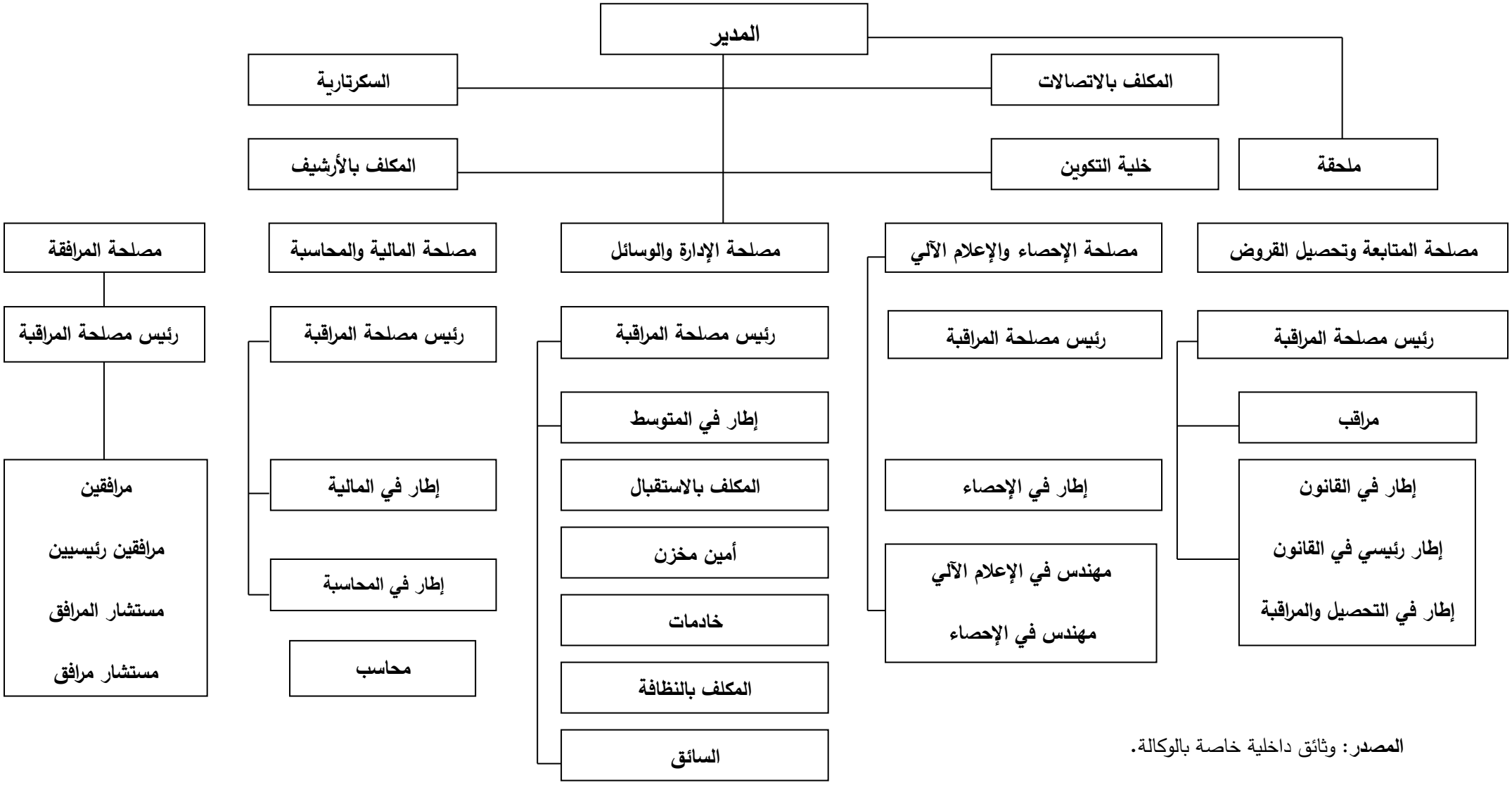

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة.

المطلب الثالث: شروط الاستفادة والإعانات المقدمة من طرف الوكالة

أولا: شروط الاستفادة ومراحل المرافقة المعتمدة من طرف الوكالة

1– شروط الاستفادة: يجب أن يستوفي صاحب المشروع على مجموعة من الشروط وتتمثل في:[1]

- أن يتراوح سن الشاب ما بين 18 – 55.
- أن تكون له مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد إنشائه.
- أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- أن لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

2– مراحل المرافقة: تتم عبر عدة مراحل والمتمثلة في:[2]

- **فكرة المشروع:** ينبغي أن تكون فكرة المشروع نتيجة لدراسة وبحث ناجح حول فرص الاستثمار التي تتوافق مع مؤهلات صاحب المشروع وقدرته على تجسيدها على أرض الواقع.
- **التسجيل عبر الموقع الإلكتروني:** يتعين على صاحب المشروع التسجيل عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة ويقوم ب:
  - ملأ الاستمارة.
  - تحديد الهوية.
  - رصد مباشر للطلب.
  - إدراج طلب نوعي على مستوى الوكالة.
  - طبع الاستمارة (الخاصة بالتسجيل الأولي).

بعد مراجعة بيان الاستمارة " التسجيل الأولي المباشر يتم الرد على طلب المعني ومتابعته".

- **إعداد المشروع:** خلال هذه المرحلة يتم إجراء المقابلات الشخصية بين المرافق وصاحب المشروع لدراسة الجوانب المتعلقة بالسوق، العناصر التقنية والمالية للمشروع حيث تسمح هذه المسائل بإعداد دراسة تقنية اقتصادية للمشروع تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالهيكل الاستثماري.

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم22–46، المؤرخ في 19 جانفي 2022، المتضمن شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 06، ص: 8، 9.

[2] مقابلة مع المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"– فرع جيجل–، 25 أفريل 2023، الساعة 09:45.

- **عرض المشروع على لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع:** في هذه المرحلة يتعين عليه عرض ملفه الاستثماري على لجنة الانتقاء، الاعتماد والتمويل والدراسة وهنا نميز ثلاث حالات هي:
  - **حالة الاعتماد:** إيداع ملف لدى البنك المعني للحصول على القرار البنكي.
  - **حالة التأجيل:** رفع التحفظات المسجلة ومراجعة المشروع من طرف اللجنة.
  - **حالة الرفض:** إمكانية إدراج الطعن في غضون 15 يوما بعد تبليغ اللجنة بالرفض.
- **القرار البنكي وإنشاء الإطار القانوني المؤسسة:** قبل إنشاء أي مؤسسة يجب على صاحب المؤسسة المراد إنشاؤها استكمال الإجراءات البنكية والقانونية عبر الخطوات التالية :
  - يودع الملف على مستوى البنك من طرف ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
  - فور التبليغ بالإقرار البنكي ينبغي على صاحب المشروع المباشرة في إنشاء الإطار القانوني لمؤسسته.
- **تكوين صاحب المشروع:** يباشر صاحب المشروع في متابعة تكوين داخلي قصير المدى حول تقنيات تسيير المؤسسة بالتأطير مع مكوني الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- **تمويل المشروع:** بعد إنشاء الإطار القانوني لمؤسسته وإتمام جميع الإجراءات الإدارية تقوم الوكالة بتمويل المشروع الاستثماري.
- **انجاز المشروع ودخوله حيز الاستغلال:** يتعين على صاحب المشروع جمع التجهيزات والمعدات التي تمكنه من بدء نشاطه.

ثانيا: صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–:

وتتمثل صيغ هذا التمويل فيما يلي: [1]

1– التمويل الثلاثي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بالإضافة لتمويل البنك.

[1] مقابلة مع المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–، 26 أفريل 2023، الساعة 08:35.

الجدول رقم (03): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
حتى 10.000.000 دج	الطلبة والبطالين	كافة المناطق	%05	%25	%70
	غير البطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		باقي المناطق	%15	%15	%70

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

2– التمويل الثنائي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم (04): الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	عرض بدون فائدة
حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

3– التمويل الذاتي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع.

الجدول رقم (05): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

ثالثا: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

1- الإعانات المالية: يتم منح الإعانات المالية على مراحل وتتمثل في:[1]

- **قرض غير مكافئ:** تمنح الوكالة قرض غير مكافئ للشباب ذوي المشاريع والتي تتراوح نسبته بين 15% و50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- **تخفيض نسبة الفوائد البنكية:** تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.
- **مدة تسديد القروض:** يتم تسديد القروض في حالة القرض البنكي والقرض غير المكافئ في مدة 5 سنوات، أما مدة التأجيل أو الإجراء لتسديد القرض فتكون لمدة سنة ونصف في حالة القروض البنكية، أما القرض المكافئ فيكون لمدة 5 سنوات في حالة التمويل الثلاثي و6 أشهر في حالة التمويل الثنائي.

الجدول رقم (06): مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	**القرض غير المكافئ**
مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	5 سنوات (التمويل الثلاثي) 6 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	5 سنوات	5 سنوات

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

- **قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل:** عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب أو الشباب ذوي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.
- **قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال:** يمكن للشباب ذوي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 10.000.00 دج.

[1] وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

2- الامتيازات الجبائية: وتتمثل في مرحلتين هما مرحلتي الإنجاز والاستغلال:[1]

2-1- مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

- تطبيق نسبة مخفضة ب 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-2- مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالةIRG، (IBS أوTAP) لمدة 3 سنوات، 6 أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ الاستغلال.
- عند إنهاء فترة الإعفاء المذكورة سابقا يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

ملاحظة: عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

[1] وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

المبحث الثاني: عرض وتحليل الإحصائيات الخاصة بعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– خلال الفترة (2010–2020)

سنستعرض في هذا المبحث أهم انجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة الإحصائيات خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى2020).

المطلب الأول: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب قطاع النشاط (2010–2020)

يمكننا توضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2010–2020) حسب ما يلي:

الشكل رقم (03): عدد المشاريع الإجمالية الممولة من طرف الوكالة خلال السنوات (2010–2020)

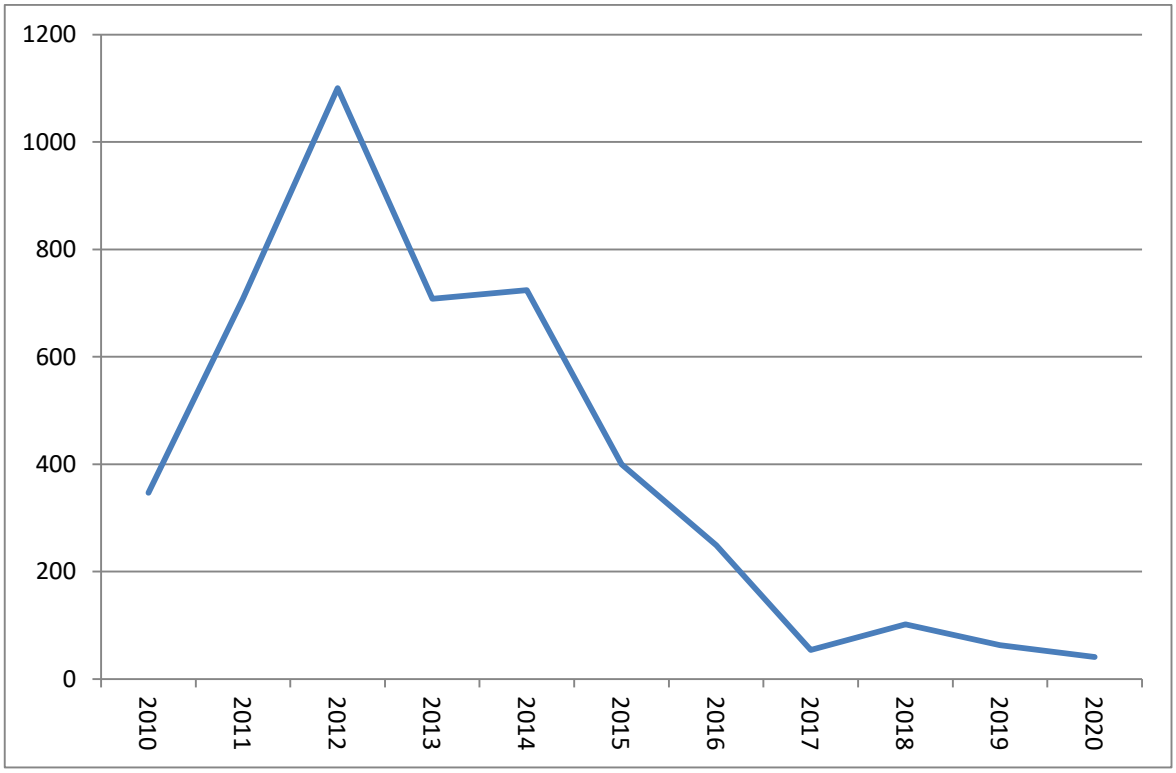

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة، باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الرسم البياني ارتفاع متزايد في عدد المشاريع الممولة من سنة 2010 إلى سنة 2012 حيث بلغت في سنة 2010 ما قيمته 347 مشروع ممول، لترتفع بعد ذلك في سنة 2011 إلى

708 مشروع ممول وتبلغ ذروتها في سنة 2012 بما قيمته 1100 مشروع ممول، فقد كانت سنة 2012 تعرف بسنة البحبوحة المالية وذلك بسبب الارتفاع غير المسبوق للبترول من سنة 2011 إلى سنة 2014 في السوق العالمي الذي أنعش خزينة الدولة مما جعل الدولة تضخ أموال طائلة في الوكالة، كما أن هناك تأثير للأحداث السياسية على الجانب الاقتصادي حيث كانت سنة 2011 هي السنة التي بدأ فيها ما يعرف بأحداث الربيع العربي الذي أثّر على الوضع الداخلي الجزائري، فمخافة أن تنتقل تلك الأحداث إلى الجزائر قامت الدولة بعدة إصلاحات من أجل ضمان الاستقرار وشراء السلم الاجتماعي، وهذا يتضح في التسهيلات التي منحت للشباب من اجل الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم الارتفاع في أسعار البترول إلى أن عدد المشاريع الممولة انخفض بشكل ملحوظ في أواخر سنة 2012 إلى أوائل سنة 2014 حيث انخفض عدد المشاريع من 1100 مشروع ممول في سنة 2012 إلى 708 مشروع ممول في سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض إلى تجميد بعض القطاعات التي عرفت تشبع في السنوات السابقة، لتلاقي بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في سنة 2014 حيث ارتفع عدد المشاريع الممولة إلى 724 مشروع وذلك بسبب قيام الدولة ببعض التسهيلات في بعض النشاطات، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض بنسبة كبيرة وملحوظة بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 إلى غاية 2017، فقد انخفضت من 724 مشروع ممول سنة 2014 إلى 400 مشروع ممول سنة 2015، ومن 149 مشروع ممول سنة 2016 إلى 54 مشروع ممول سنة 2017، فقد أصبحت الأمور أكثر حزما مع التراجع التدريجي الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمية أين بدأت الدولة في اتخاذ إجراءات تهدف إلى الترشيد في النفقات ومحاولة التسيير الجيد للميزانية التي رصدت لمختلف القطاعات ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لتلاقي بعد ذلك ارتفاعا محسوسا في عدد المشاريع الممولة في سنة 2018 فقد ارتفعت إلى 102 مشروعا ممولا، وذلك بسبب سياسة التسهيل الكمي أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي، لتنخفض بعد ذلك مرة أخرى من 102 مشروع ممول إلى 63 مشروع ممول سنة 2019 وتستمر في الانخفاض خلال سنة 2020 التي انخفضت فيها المشاريع إلى 41 مشروع ممول وذلك بسبب تجميد أغلب القطاعات وبداية أزمة كورونا "COVID19" في أواخر 2019 التي مست جميع قطاعات البلاد وأدت إلى توقف جميع الأنشطة.

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط (2010–2020)

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الفلاحة	13	33	90	108	238	165	60	32	68	33	4	**844**
الحرف	19	12	18	17	23	9	1			1		**100**
البناء والأشغال العمومية	74	94	150	148	137	78	23	3	8	7	11	**733**
الصناعة	70	83	114	140	130	62	20	6	6	8	4	**643**
الصيانة	10	15	15	22	21	13	12	3	5	3	2	**121**
الصيد		1	6	8	9	2						
المهن الحرة	13	23	15	22	17	18	11	9	6	6	15	**155**
الخدمات	78	178	273	213	149	53	22	1	9	5	4	**985**
نقل البضائع	30	186	353	22							1	**592**
نقل المسافرين	6	16	20	2								**44**
النقل والتسليم على البارد	34	67	46	6								**153**
المجموع	**347**	**708**	**1100**	**708**	**724**	**400**	**149**	**54**	**102**	**63**	**41**	**4396**

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

الشكل رقم(04): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط (2010-2020)

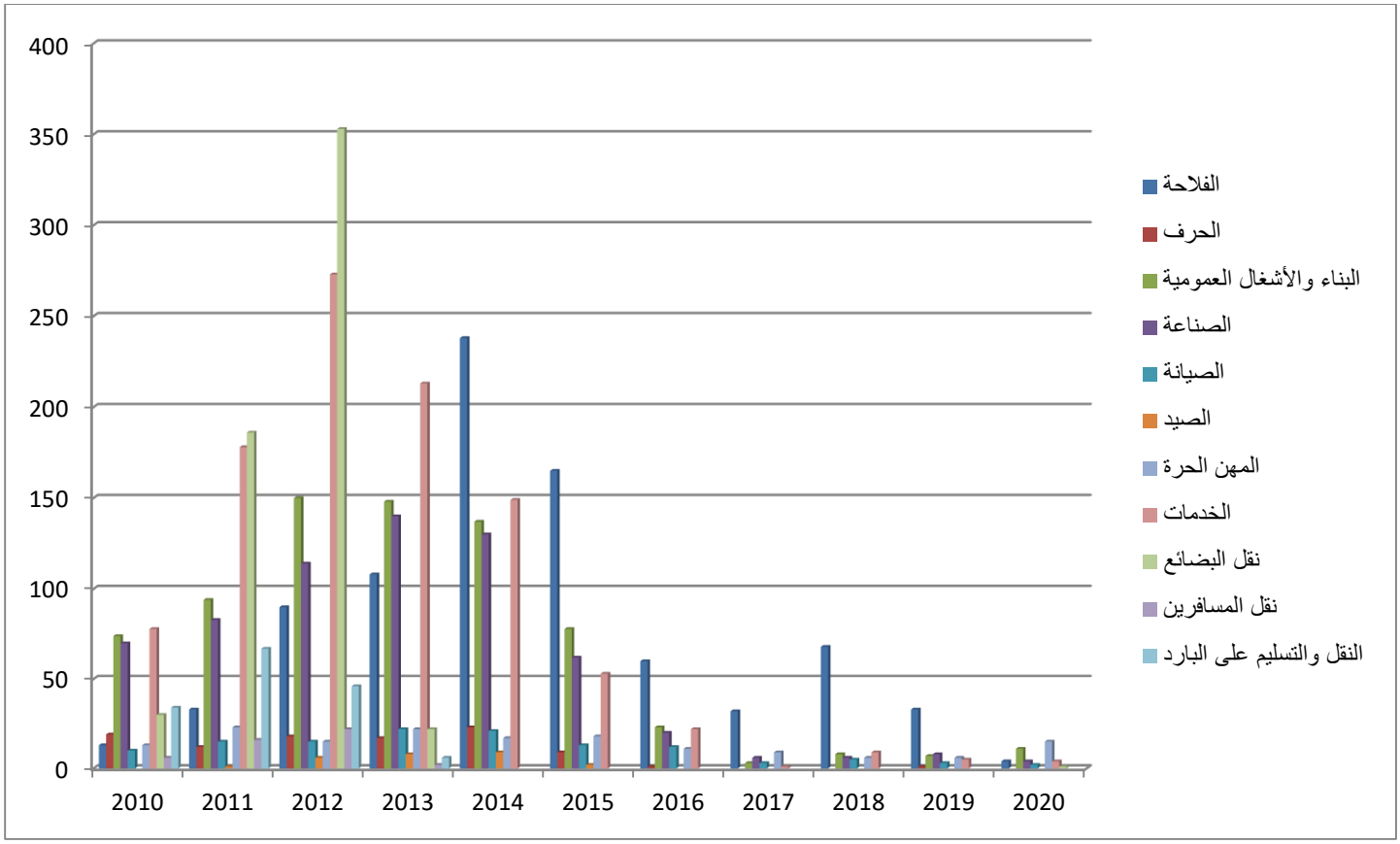

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07) باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (04) الذي يمثل عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط ما يلي:

1- قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة للشباب الباحث عن العمل والاستثمار وخلق مؤسسات في هذا المجال، لذلك نلاحظ عدد المشاريع الممولة في هذا المجال كبيرة وقد عرفت انتعاش كبير بين سنتي 2011 و2012 أين كان هناك خلق كبير للمؤسسات الناشطة حيث كان عدد المشاريع الممولة في سنة 2010 يبلغ 78 مشروع ممول ليرتفع للضعف في سنة 2011 حيث تم تمويل 178 مشروع في سنة 2011، لتصل سنة 2012 إلى 273 مشروع ممول ويرجع هذا إلى التسهيلات الممنوحة من طرف الوكالة وكذلك الامتيازات والإعانات المقدمة من طرفها لكون هذا القطاع لا يتطلب تكاليف استثمارية كبيرة، ولكون ولاية جيجل ولاية سياحية تحتاج لهذا النوع من الأنشطة، لكن الملاحظ أن التراجع في التمويل كان

مع سنة 2013 حيث بدأ التراجع التدريجي في تمويل هذه المشاريع، حيث في سنة 2013 تم تمويل 213 مشروع ثم سنة 2014 انخفضت إلى 149 مشروع ممول، لتنخفض في سنة 2015 إلى 53 مشروع ممول، وفي سنة 2016 قامت بتمويل 22 مشروع لتصل بعد ذلك إلى أخفض عدد مشاريع ممولة حيث مولت في 2017 مشروعا واحدا فقط، ليرتفع بعدها عدد المشاريع الممولة ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 إلى 9 مشاريع ممولة ويعود مجددا إلى الانخفاض في سنتي 2019 و2020 حيث تم تمويل 5 مشاريع في 2019 و4 مشاريع في سنة 2020، إن هذا التراجع لديه ما يبرره فقد عرف قطاع الخدمات إنشاء العديد من المؤسسات المتشابهة، كما أن بعض المؤسسات قد تم إلغاء نشاطها، وأصبحت الوكالة ترفض تمويل هذه المشاريع، لأنه لم توجد أفكار مبدعة تحتاج للدعم والتشجيع والتمويل لأن الوكالة أصبحت تركز على المشاريع ذات قيمة مضافة عالية، أي نوعية المشاريع التي تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية وحتى الدولية.

2- قطاع الفلاحة:

نلاحظ من خلال الشكل أن التمويل الموجه للمشاريع الخاصة بالقطاع الفلاحي قد عرفت تصاعدا تدريجيا من سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث تم تمويل 13 مشروع في سنة 2010 ليرتفع إلى 33 مشروع ممول سنة 2011، ثم إلى 90 مشروع ممول سنة 2012، ليرتفع إلى 108 مشروع ممول سنة 2013، ليصل إلى ذروته في سنة 2014 بما قيمته 234 مشروع ممول، هذا التصاعد التدريجي في تمويل هذا النوع من النشاط يعبر عن مدى اتجاه الشباب للعمل في هذا المجال مع الإمكانيات الطبيعية التي تعرفها المنطقة وطبيعة المناخ كما أن الدولة قد عبرت في أكثر من سياق على أن القطاع الفلاحي هو القطاع الذي تعول عليه من اجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكلي على النفط من خلال إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي والإنعاش الاقتصادي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

وكما نلاحظ أيضا حسب هذه الإحصائيات أن هناك تراجع في عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع حيث أن التمويل بدا يتناقص تدريجيا من سنة 2015 إلى سنة 2017 حيث تم تمويل 165 مشروع في سنة 2015 ليتبعه انخفاض إلى 60 مشروع ممول فقط في سنة 2016 وهو رقم صغير جدا مقارنة مع عدد المشاريع الممولة سنة 2015، لينخفض بعد ذلك إلى 32 مشروع ممول في سنة 2017، لتلاقي بعدها ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 تمثل في 68 مشروع ممول، يفسر هذا بإقبال الشباب على صناعة البيوت البلاستيكية التي عرفت رواجا في سنة 2018 من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، ليرجع عدد هذه المشاريع للانخفاض في سنوات 2019 و2020 إلى 33 مشروع و4 مشاريع على التوالي.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية:

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع في عدد المشاريع الممولة من سنة 2010 إلى سنة 2012 حيث تمثل في 74 مشروع ممول سنة 2010 ليرتفع إلى 94 مشروع ممول في سنة 2011، ليصل إلى ذروته في سنة 2012 ب 150 مشروع ممول، لكن بعد ذلك نلاحظ أن هناك انخفاض من سنة 2013 إلى سنة 2017، حيث انخفضت في سنة 2013 إلى 148 مشروع ممول ثم إلى 137 مشروع ممول سنة 2014، ليتبعه تراجع إلى 78 مشروع ممول في سنة 2015، ثم إلى 23 مشروع ممول في سنة 2016، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع تكلفة المشروع بسبب ارتفاع تكلفة التجهيزات خاصة عتاد النقل، الآلات.....الخ وهذا راجع إلى التضخم الذي عرفته هذه الفترة، ليستمر هذا الانخفاض إلى 3 مشاريع ممولة في سنة 2017 وهي أقل قيمة قد بلغها في سنوات الدراسة، ليتبعه ارتفاع طفيف في سنة 2018 إلى 8 مشاريع ممولة، ليتبعه بعد ذلك انخفاض يكاد يكون ملحوظا حيث تم تمويل 7 مشاريع في سنة 2019، لترتفع بعد ذلك إلى 11 مشروع ممول في سنة 2020.

4- قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي ركزت عليها الدولة خاصة في مجال إنتاج المعدات التي يحتاجها السوق المحلي حيث تجنب خزينة الدولة استنزاف مدخراتها لجلب هذه المعدات واستيرادها.

ومن خلال الشكل نلاحظ أنه تم تمويل 70 مشروع سنة 2010 لتصعد هذه النسبة في السنوات التي تليها، حيث تم تمويل 83 مشروع في سنة 2011 ثم 114 مشروع في سنة 2012 لترتفع بعد ذلك إلى 114 مشروع ممول في سنة 2012 لتصل بعد ذلك إلى ذروتها بتمويل 140 مشروع في سنة 2013، ويفسر ذلك بوفرة المواد الأولية من خلال صناعة النسيج والجلود والصناعة الميكانيكية والالكترونية الكهربائية التي شهدت تقدما جيدا في هذه الفترة، لتبدأ في الانخفاض في السنوات التي تليها حيث انخفض عدد المشاريع الممولة في سنة 2014 إلى 130 مشروع، وفي سنة 2015 إلى 62 مشروع ممول ثم إلى 20 مشروع سنة 2016، لتنخفض بعد ذلك إلى 6 مشاريع ممولة سنتي 2017 و2018 حيث عرفت ثبات في هاتين السنتين لتشهد بعد ذلك ارتفاع طفيف في سنة 2019 حيث مولت 8 مشاريع، لتعود هذه النسبة للانخفاض في سنة 2020 حيث تم تمويل 4 مشاريع.

5- قطاع نقل البضائع:

عرف هذا القطاع أعلى نسبة مشاريع ممولة بالنسبة لجميع القطاعات في سنة 2012 حيث تم تمويل 353 مشروع في تلك السنة، وكان عدد المشاريع الممولة في سنة 2010 يقدر ب30 مشروع ليرتفع بعد ذلك هذا العدد إلى ستة أضعاف في سنة 2011 حيث تم تمويل 186 مشروع، ليصل هذا العدد إلى ذروته في سنة 2012، يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى أن الدولة قامت بتسهيلات ومنحت العديد من الامتيازات لهذا القطاع، كما نلاحظ انخفاض كبير جدا في سنة 2013 حيث تم تمويل 22 مشروع فقط، لتختفي بعد ذلك المشاريع الممولة تماما في السنوات التي تليها (2014–2020) أي أن الوكالة لم تقم بتمويل أي نشاط لأنها قامت بتجميد هذا القطاع بسبب تشبعه إلا أننا نلاحظ من الجدول رقم (07) أن هناك مشروعا ممولا في سنة 2020 رغم تجميد هذا القطاع وحقيقة الأمر أن ذلك الرقم لا يمثل مشروعا ممولا بل هو توسيع في مشروع تم تمويله من قبل.

6– قطاع المهن الحرة:

تعد المهن الحرة أكثر المهن إبداعا بحيث تسمح لصاحبها بالتحرر من الأفكار التقليدية ومحاولة استخدام بصمته الإبداعية والاعتماد على المخيلة والاستقلال في العمل، لذلك فإن هذه المشاريع تستطيع أن تتطور وتؤثر في المعطيات الاقتصادية لكن ورغم أهمية هذا القطاع إلا أن عدد المشاريع الممولة فيه قليلة، حيث نلاحظ أنه تم تمويل 13 مشروع في سنة 2010 ليرتفع بعد ذلك إلى 23 مشروع ممول في سنة 2011 ثم ينخفض إلى 15 مشروع في سنة 2012 ثم يرتفع بعد ذلك إلى 22 مشروع ممول في سنة 2013 ويرجع في الانخفاض في سنة 2014 إلى 17 مشروع ممول ثم يرتفع ارتفاع طفيف إلى 18 مشروع سنة 2015، فالملاحظ هنا أن هناك تذبذب في عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع في هذه السنوات، لنلاحظ بعد ذلك انخفاض مستمر حيث انخفض عدد هذه المشاريع إلى 11 مشروع سنة 2016 ثم إلى 9 مشاريع سنة 2017، ليلاقي بعد ذلك ثباتا سنتي 2018 و2019 حيث أصبح عدد المشاريع الممولة 6 مشاريع، ليرتفع بعد ذلك هذا العدد إلى 15 مشروع ممول في سنة 2020.

7– قطاع الصيانة:

يرتبط قطاع الصناعة والصيانة ارتباطا وثيقا، لكن هذا القطاع لم يعرف تمويل عدد مشاريع مرتفع، فأعلى عدد مشاريع تم تمويله كان بقيمة 22 مشروع وكان ذلك سنة 2013 كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة كان متقاربا فقد تم تمويل 10 مشاريع في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 15 مشروع ممول سنتي 2011 و2012 ويبدأ في الانخفاض في السنوات التي تلي سنة 2013، فقد انخفض

إلى 21 مشروع ممول في سنة 2014 ثم إلى 13 مشروع ممول سنة 2015 ثم إلى 12 مشروع ممول في سنة 2016، فقد كان هذا الانخفاض انخفاضا تدريجيا لينخفض بعدها إلى 03 مشاريع ممولة في سنة 2017 ويشهد ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 قدر ب5 مشاريع ممولة، ليعود للانخفاض مجددا في سنتي 2019 و2020 إلى 3، 4 مشاريع على التوالي.

8- قطاع النقل والتسليم على البارد:

نلاحظ من خلال الشكل أنه تم تمويل 34 مشروع في سنة 2010 لترتفع هذه القيمة إلى 67 في سنة 2011 ثم تنخفض إلى 46 سنة 2012 لتلاقي بعدها انخفاضا كبيرا سنة 2012 بعدد مشاريع قدر ب6 مشاريع ممولة فقط في سنة 2013، ليتوقف بعدها التمويل نهائيا في السنوات (2014–2020) وذلك راجع إلى تشبع القطاع كما شهدنا في القطاعات السابقة الخاصة بالنقل (قطاع نقل البضائع وقطاع نقل المسافرين).

9- قطاع الحرف:

عرف قطاع الحرف تذبذب في السنوات (2010–2015) حيث كان عدد المشاريع الممولة في سنة 2010 يبلغ 19 مشروع لينخفض إلى 12 مشروع في سنة 2011 ثم يرتفع مرة أخرى إلى 18 مشروع في سنة 2012، ثم ينخفض إلى 17 مشروع سنة 2013 ثم يرتفع مرة أخرى إلى 23 مشروع في سنة 2014، ثم ينخفض في سنتي 2015 و2016 إلى 9 مشاريع ثم إلى مشروع واحد فقط ليختفي بعدها عدد المشاريع الممولة في سنتي 2017 و2018 لنلاحظ بعد ذلك في 2019 أنها مولت مشروع واحد فقط ثم لم تمول أي مشروع في سنة 2020، وهذا بسبب التشديدات التي قامت بها الوكالة والمتمثلة في إلغاء التكوينات الحرفية قصيرة المدة حيث أصبحت شهادتها غير معترف بها من طرف الوكالة لإنشاء مشروع.

10- قطاع الصيد:

نلاحظ أن الوكالة لم تقم بتمويل أي مشروع في هذا القطاع في سنة 2010 والسنوات من 2016 إلى 2020، كما أن عدد المشاريع التي مولتها في السنوات (2011–2015) كانت قليلة جدا حيث مولت مشروع 1 فقط في سنة 2011 و6 مشاريع في سنة 2012، ثم مولت 8 مشاريع في سنة 2013 ثم 9 مشاريع في سنة 2014 لينخفض بعد ذلك العدد إلى 2 مشاريع ممولة سنة 2015 ويختفي تماما في

السنوات التي تليها وهذا يرجع لكون موانئ رسو السفن ممتلئة ولا يمكن للوكالة أن تمنح تمويل لهذا النوع من النشاط بدون تصريح من مديرية الصيد.

11- قطاع نقل المسافرين:

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع عدد المشاريع من سنة 2010 إلى سنة 2012 حيث كان عدد المشاريع الممولة في سنة 2010 هو 6 مشاريع ثم ارتفع إلى 16 مشروع في سنة 2011 ليصل إلى 20 مشروع في سنة 2012 ثم ينخفض إلى 2 مشاريع ممولة فقط في سنة 2013 ليختفي بعدها التمويل تماما في هذا القطاع في السنوات التي تليها (2014-2020) وذلك بسبب تجميد هذا القطاع نتيجة التشبع الذي عرفه.

الشكل رقم (05): نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط (2010-2020)

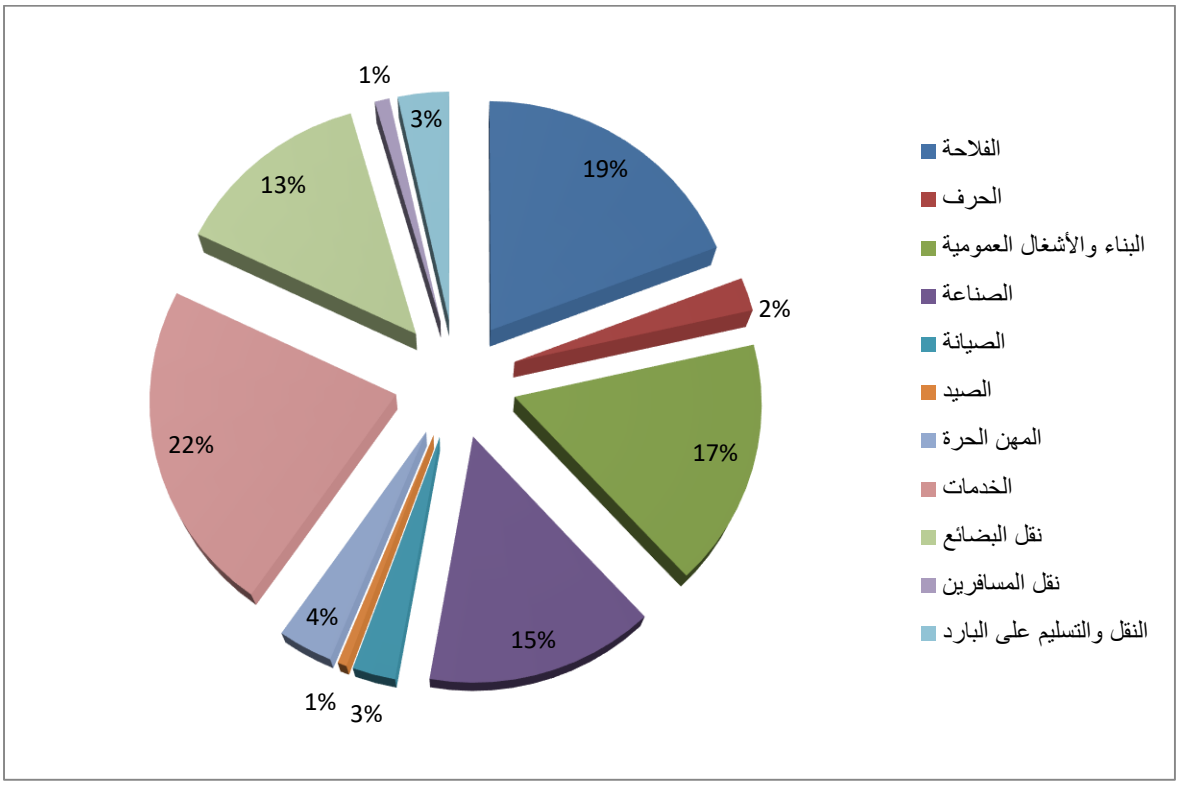

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07) باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة في نسبة التمويل والتي بلغت 22% أي حوالي 985 مشروع ممول فهو القطاع الذي يميل له الشباب الباحث عن العمل والاستثمار لأنه لا يتطلب تكاليف استثمار كبيرة، يليه قطاع الفلاحة بنسبة 19% أي حوالي 844 مشروع وذلك بسبب دعم

الدولة لهذا القطاع مع الإمكانيات الطبيعية التي تعرفها المنطقة الشيء الذي جعل الشباب يبادر في هذا القطاع وينجح فيه من خلال الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة، ليأتي بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تمويل بلغت17% أي 733 مشروع ممول فهو قطاع استراتيجي ينشط العديد من الأنشطة كما أن الدولة تقوم بالتركيز عليه، ليليه في المرتبة الرابعة قطاع الصناعة بنسبة تمويل بلغت 15% أي 718 مشروع ممول، ليأتي بعد ذلك قطاع نقل البضائع بنسبة تمويل 13% أي 592 مشروع ممول.

أما بالنسبة لباقي القطاعات المتبقية والمتمثلة في قطاع النقل والتسليم على البارد وقطاع نقل المسافرين وقطاع المهن الحرة وقطاع الصيانة وقطاع الري وقطاع الصيد وقطاع الحرف فلم تتعدى نسبة التمويل فيها 4%.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية أن أغلب المشاريع التي مولت من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE"–فرع جيجل– تتمركز في قطاع الخدمات.

المطلب الثاني: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب بلديات ولاية جيجل (2010–2020)

يمكننا توضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب تمركزها في بلديات ولاية جيجل خلال الفترة (2010–2020) حسب ما يلي:

الجدول رقم(08): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب بلديات ولاية جيجل(2010–2020)

	البلدية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
1	جيجل	96	236	250	146	137	65	26	11	14	15	16	1012
2	الطاهير	56	97	181	122	131	81	40	18	28	10	10	774
3	الميلية	28	69	146	138	85	63	16	3	5	3	3	559
4	الأمير عبد القادر	25	28	73	52	52	26	11	3	2	2	3	277
5	قاوس	22	41	50	33	34	16	10	1	1	4	1	213
6	الشقفة	12	13	27	22	32	13	11	8	26	7	2	173
7	أولاد يحيى خضروش	15	21	51	23	30	20	4					164
8	زيامة المنصورية	12	52	47	13	12	3	3	1	2			145
9	العوانة	13	22	29	17	19	5	4			1	1	111
10	القنار	7	16	31	19	15	8	2	4	3	2	2	109
11	الشحنة	10	11	23	14	33	9	4	1		1		106
12	سيدي عبد العزيز	3	12	21	9	22	10	4	3	7	7	1	99
13	العنصر	8	7	23	16	20	16	3		1	2	1	97
14	جيملة	4	15	25	13	4	8						69
15	الجمعة بني حبيبي	1	9	21	9	15	6	1			1		63
16	تاكسنة	5	17	16	7	12	4						61
17	السطارة	7	8	12	8	20	5	1					61
18	سيدي معروف	4	7	15	12	6	5	1					50
19	خيري واد عجول	1	2	7	7	6	7			13	6		49
20	بوراوي بلهادف	3	7	17	3	10	6				1		47
21	وجانة	5	4	9	6	7	6	2					39
22	أولاد رابح	5	4	11	6	4	5	1			1		37
23	أولاد عسكر	3	2	4	3	9	6	1				1	29
24	بن ياجيس	1	3	5	2	2	4		1				18
25	غبالة		3		4	3	2	1					13
26	ايراقن		2	3	2	2	1						10
27	برج الطهر			2	2	2		2					8
28	سلمى بن زيادة	1		1				1					3
	المجموع	347	708	1100	708	724	400	149	54	102	63	41	4396

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل عدد المشاريع الممولة في ولاية جيجل أن:

1- بلدية جيجل:

تحتل بلدية جيجل المرتبة الأولى في عدد المشاريع التي تم تمويلها في سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أنه في سنة 2010 تم تمويل 96 مشروع ليصعد هذا العدد في سنة 2011 إلى الضعف، حيث تم تمويل 236 مشروع في هذه البلدية ويصل في سنة 2012 إلى 250 مشروع ممول، ثم يبدأ عدد هذه المشاريع الممولة في الانخفاض في السنوات التي تليها ففي سنة 2013 انخفض عدد المشاريع الممولة إلى 146 مشروع، ثم إلى 137 مشروع في سنة 2014 لينخفض بعدها عدد هذه المشاريع انخفاضا كبيرا ففي سنة 2015 انخفض إلى 65 مشروع ثم إلى 26 مشروع في سنة 2016 ليصل إلى 11 مشروع ممول في 2017، ليلاقي بعدها هذا العدد ارتفاعا طفيفا في السنوات التي تليها حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 14 مشروع في سنة 2018، 15 مشروع في سنة 2019 ليصل إلى 16 مشروع ممول في سنة 2020.

2- بلدية الطاهير:

تحتل بلدية الطاهير المرتبة الثانية في عدد المشاريع التي تم تمويلها حيث نلاحظ أنه تم تمويل 56 مشروع في سنة 2010، ليرتفع هذا العدد إلى 97 مشروع ممول في سنة 2011 ليصل إلى 181 مشروع في سنة 2012 ثم ينخفض إلى 122 في سنة 2013 ليعود بعدها إلى الارتفاع قليلا في سنة 2014 حيث تم تمويل 131 مشروع، لينخفض هذا العدد إلى 81 مشروع سنة 2015 ثم إلى 40 مشروع سنة 2016 يتبعه انخفاض إلى 18 مشروع ممول سنة 2017، ليرتفع عدد هذه المشاريع الممولة قليلا في سنة 2018 إلى 28 مشروع ثم يرجع للانخفاض ويلاقي ثباتا في سنتي 2019 و2020 حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 10 مشاريع في هاتين السنتين.

3- بلدية الميلية:

تحتل بلدية الميلية المرتبة الثالثة في عدد المشاريع التي تم تمويلها حيث نلاحظ أنه تم تمويل 28 مشروع في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد إلى 69 مشروع ممول في سنة 2011 ليصل إلى 146 مشروع في سنة 2012، ثم ينخفض إلى 138 في سنة 2013 ليستمر في الانخفاض في سنة 2014 إلى 85 مشروع ثم إلى 63 مشروع في سنة 2015 ثم إلى 16 مشروع في سنة 2016 ليصل عدد هذه المشاريع إلى 3 مشاريع ممولة فقط في سنة 2017، ليرتفع هذا العدد قليلا في سنة 2018 إلى 5 مشاريع ممولة، ليلاقي

بعدها انخفاضا في سنة 2019 إلى 3 مشاريع تم تمويلها في تلك السنة وثباتا في 2020 حيث تم تمويل 3 مشاريع أيضا.

4- بلدية الأمير عبد القادر:

نلاحظ أنه تم تمويل 25 مشروع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع عدد المشاريع الممولة بعدها ارتفاعا طفيفا حيث تم تمويل 28 مشروع سنة 2011 ثم 73 مشروع سنة 2012 لينخفض هذا العدد إلى 52 مشروع سنة 2013 ويلاقي ثباتا في سنة 2014 حيث مول 52 مشروع أيضا، ليليه انخفاض في سنة 2015 حيث تم تمويل 26 مشروع ثم تم تمويل 11 مشروع في سنة 2016 ليصل عدد المشاريع الممولة في سنة 2017 إلى 3 مشاريع ممولة، ثم ينخفض إلى 2 مشاريع في سنة 2018 ويلاقي ثباتا في 2019 حيث تم تمويل 2 مشاريع أيضا، ليرتفع بعدها هذا العدد قليلا إلى 3 مشاريع ممولة في سنة 2020.

5- بلدية قاوس:

نلاحظ أنه تم تمويل 22 مشروع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد إلى 41 مشروع سنة 2011 ثم إلى 50 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 33 مشروع ممول في سنة 2013 ثم يرتفع ارتفاعا طفيفا جدا حيث تم تمويل 34 مشروع في سنة 2014، لينخفض بعد ذلك عدد هذه المشاريع إلى 16 مشروع ممول في سنة 2015، يتبعه انخفاض إلى 10 مشاريع سنة 2016، ثم ينخفض إلى مشروع واحد في سنة 2017 ومشروع واحد في سنة 2018 ثم يرتفع إلى 4 مشاريع ممولة في 2019 ليعود للانخفاض إلى مشروع واحد ممول في سنة 2020.

6- بلدية الشقفة:

نلاحظ أنه تم تمويل 12 مشروع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 13 مشروع سنة 2011 ثم إلى 27 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 22 مشروع ممول في سنة 2013، ثم يرتفع قليلا في سنة 2014 حيث تم تمويل 32 مشروع ليعود هذا العدد إلى الانخفاض إلى 13 مشروع ممول في سنة 2015، ثم إلى 11 مشروع في سنة 2016، ليصل إلى 8 مشروع ممول في سنة 2017، ليلاقي بعد ذلك ارتفاعا في سنة 2018 حيث تم تمويل 26 مشروع ثم تعود للانخفاض بعد ذلك إلى 7 مشاريع في سنة 2019 ثم إلى 2 مشاريع فقط في سنة 2020.

7– بلدية أولاد يحيى خضروش:

نلاحظ أنه تم تمويل 15 مشروع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد إلى 21 مشروع سنة 2011 ثم إلى 51 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 23 مشروع ممول في سنة 2013، ثم يرتفع قليلا في سنة 2014 حيث تم تمويل 30 مشروع ليعود هذا العدد إلى الانخفاض إلى 20 مشروع ممول في سنة 2015، ليصل إلى 4 مشاريع ممولة في سنة 2016، لنلاحظ بعد ذلك أنه لم يتم تمويل أي مشروع في السنوات التي تليها (2017–2020).

8– بلدية زيامة المنصورية:

نلاحظ أنه تم تمويل 12 مشروع في هذه البلدية في سنة 2010، ليرتفع هذا العدد إلى 52 مشروع ممولة في سنة 2011، ثم ينخفض في سنة 2012 إلى 47 مشروع ممول ثم إلى 13 مشروع في سنة 2013، ثم إلى 12 مشروع في سنة 2014 ليصل إلى 3 مشاريع ممولة في سنة 2015 و3 مشاريع ممولة في 2016 أيضا، لينخفض إلى مشروع واحد فقط ممول في سنة 2017 و2 مشاريع ممولة في سنة 2018، أما بالنسبة لسنتي 2019 و2020 فلم يتم فيها تمويل أي مشروع.

9– بلدية العوانة:

نلاحظ أنه تم تمويل 13 مشروع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 22 مشروع ممول في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 29 مشروع في سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 17 مشروع ممولة في سنة 2013، ويرتفع قليلا إلى 19 مشروع ممولة في سنة 2014، لينخفض بعد ذلك إلى 5 مشاريع ممولة في سنة 2015، و4 مشاريع في سنة 2016، أما في سنة 2017 وسنة 2018 فلم يتم تمويل أي مشروع ليتم بعد ذلك تمويل مشروع واحد في سنة 2019 ومشروع واحد فقط أيضا في سنة 2020.

10– بلدية القنار:

نلاحظ أنه تم تمويل 7 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 16 مشروع ممول في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 31 مشروع في سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 19 مشروع ممولة في سنة 2013، ثم إلى 15 مشروع في سنة 2014، لينخفض بعد ذلك إلى 8 مشاريع ممولة في سنة 2015، و2 مشاريع في سنة 2016، ليرتفع هذا العدد إلى 4 مشاريع ممولة في سنة

2017، ثم ينخفض إلى 3 مشاريع في 2018 و2 مشاريع في 2019، ليلاقي ثباتا في سنة 2020 حيث تم تمويل 2 مشاريع أيضا.

11- بلدية الشحنة:

نلاحظ أنه تم تمويل 10 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 11 مشروع في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 23 مشروع في سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 14 مشروع ممول في سنة 2013، ليرتفع إلى 33 مشروع ممول في سنة 2014، ثم ينخفض إلى 9 مشاريع في سنة 2015، و4 مشاريع في سنة 2016، ومشروع واحد فقط ممول في سنة 2017 ومشروع واحد في سنة 2019 أما في سنة 2018 وسنة 2020 فلم يتم تمويل أي مشروع.

12- بلدية سيدي عبد العزيز:

نلاحظ أنه تم تمويل 3 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد إلى 12 مشروع سنة 2011 ثم إلى21 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 9 مشاريع ممولة في سنة 2013، ثم يرتفع في سنة 2014 حيث تم تمويل 22 مشروع ليعود هذا العدد إلى الانخفاض إلى 10 مشاريع ممولة في سنة 2015، ثم إلى 4 مشاريع في سنة 2016، ليصل إلى 3 مشاريع ممولة في سنة 2017، ليلاقي بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 7 مشاريع وفي سنة 2019 بقي قي حالة ثبات حيث تم تمويل 7 مشاريع أيضا، لينخفض بعد ذلك عدد المشاريع الممولة إلى مشروع واحد فقط في سنة 2020.

13- بلدية العنصر:

نلاحظ أنه تم تمويل 8 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010 لينخفض هذا العدد انخفاضا طفيفا إلى 7 مشاريع في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 23 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 16 مشروع ممولة في سنة 2013، ثم يرتفع في سنة 2014 حيث تم تمويل 20 مشروع ليعود هذا العدد إلى الانخفاض إلى 16 مشروع ممولة في سنة 2015، ثم إلى 3 مشاريع في سنة 2016، وفي سنة 2017 لم يتم تمويل أي مشروع، وفي سنة 2018 تم تمويل مشروع واحد فقط، وفي سنة 2019 تم تمويل 2 مشاريع وفي سنة 2020 مشروع واحد فقط.

14- بلدية جيملة:

نلاحظ أنه تم تمويل 4 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد إلى 15 مشروع سنة 2011 ثم إلى 25 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 13 مشروع ممول في سنة 2013، ثم إلى 4 مشاريع ممولة في سنة 2014، ليرتفع بعد ذلك هذا العدد قليلا حيث في 2018 تم تمويل 8 مشاريع، لنلاحظ بعد ذلك أنه لم يتم تمويل أي مشروع في السنوات التي تليها (2016-2020).

15- بلدية الجمعة بني حبيبي:

نلاحظ أنه تم تمويل مشروع واحد فقط في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 9 مشاريع في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 21 مشروع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 9 مشاريع ممولة في سنة 2013، ثم يرتفع في سنة 2014 حيث تم تمويل 15 مشروع ليعود هذا العدد إلى الانخفاض إلى 6 مشاريع ممولة في سنة 2015، ثم إلى مشروع واحد ممول في سنة 2016، وفي سنة 2017 و2018 لم يتم تمويل أي مشروع، في سنة 2019 تم تمويل مشروع واحد فقط.

16- بلدية تاكسنة:

نلاحظ أنه تم تمويل 5 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010، ليرتفع هذا العدد إلى 17 مشاريع ممولة في سنة 2011 ليصل إلى 16 مشروع ممول في سنة 2012، ثم ينخفض إلى 7 مشاريع ممولة في سنة 2013، ثم يرتفع مرة أخرى في سنة 2014 حيث تم تمويل 12 مشروع، لينخفض بعدها هذا العدد إلى 4 مشاريع ممولة في سنة 2015، أما بالنسبة للسنوات التي تليها(2016-2020) فلم يتم فيها تمويل أي مشروع.

17- بلدية السطارة:

نلاحظ أنه تم تمويل 7 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010، ليرتفع هذا العدد إلى 8 مشاريع ممولة في سنة 2011 ليصل إلى 12 مشروع ممول في سنة 2012، ثم ينخفض إلى 8 مشاريع في سنة 2013، ليرتفع مرة أخرى في سنة 2014 إلى 20 مشروع ممول، ثم ينخفض مرة أخرى إلى 5 مشاريع في سنة 2015 ومشروع واحد فقط في سنة 2016 ولم يتم بعدها تمويل أي مشروع في السنوات التي تليها في هذه البلدية.

18- بلدية سيدي معروف:

نلاحظ أنه تم تمويل 4 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010، ليرتفع هذا العدد إلى 7 مشاريع ممولة في سنة 2011 ليصل إلى 15 مشروع ممول في سنة 2012، ثم ينخفض إلى 12 مشروع في سنة 2013، ليستمر في الانخفاض إلى 6 مشاريع في سنة 2014 و5 مشاريع في سنة 2015 وفي سنة 2016 تم تمويل مشروع فقط، أما في السنوات الموالية (2017-2020) فلم يتم تمويل أي مشروع في هذه البلدية.

19- بلدية خيري واد عجول:

نلاحظ أنه تم تمويل مشروع واحد فقط في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد إلى 2 مشاريع ممولة في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 7 مشاريع في سنة 2012، و7 مشاريع أيضا في سنة 2013 و6 في سنة 2014، ليرتفع إلى 7 مشاريع ممولة في سنة 2015، ولم يتم بعد ذلك تمويل أي مشاريع في سنتي 2016 و2017، وتم تمويل بعد ذلك 13 مشروع في سنة 2018 وتمويل 6 مشاريع في سنة 2019، أما بالنسبة لسنة 2020 فلم يتم تمويل أي مشروع فيها.

20- بلدية بوراوي بلهادف:

نلاحظ أنه تم تمويل 3 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 7 مشاريع في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 17 مشروع في سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 3 مشاريع ممولة في سنة 2013، ليرتفع إلى 10 مشاريع ممولة في سنة 2014، و6 مشاريع في سنة 2015، ومشروع واحد فقط في سنة 2019، أما في 2016، 2017، 2018، 2020 فلم يتم تمويل أي مشروع.

21- بلدية وجانة:

نلاحظ أنه تم تمويل 5 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010، لينخفض هذا العدد في سنة 2011 إلى 4 مشاريع ممولة ثم يرتفع بعد ذلك إلى 9 مشاريع ممولة في سنة 2012، ليلاقي انخفاضا طفيفا بعد ذلك حيث تم تمويل 6 مشاريع في سنة 2013 و7 مشاريع في سنة 2014، ثم 6 مشاريع في سنة 2015 ليصل بعد ذلك إلى 2 مشاريع فقط في سنة 2016، ولم يتم تمويل أي مشروع في السنوات التي تليها (2017-2020).

22- بلدية أولاد رابح:

نلاحظ أنه تم تمويل 5 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010، لينخفض هذا العدد في سنة 2011 إلى 4 مشاريع ممولة ثم يرتفع قليلا إلى 11 مشروع ممول في سنة 2012، ثم ينخفض بعد ذلك إلى 6 مشاريع في سنة 2013 و4 مشاريع في 2014 ليرتفع قليلا إلى 5 مشاريع ممولة في سنة 2015، وينخفض مرة أخرى في السنة الموالية حيث تم تمويل مشروع واحد فقط في سنة 2016 ومشروع واحد فقط أيضا في سنة 2019، أما في سنة 2017 و2018 وكذلك سنة 2020 فلم يتم تمويل أي مشروع فيها في هذه البلدية.

23- بلدية بوسيف أولاد عسكر:

نلاحظ أنه تم تمويل 3 مشاريع في هذه البلدية في سنة 2010، لينخفض هذا العدد انخفاضا طفيفا حيث تم تمويل 2 مشاريع في سنة 2011، و4 في سنة 2012، و3 مشاريع في سنة 2013، ليرتفع بعدها هذا العدد إلى 9 مشاريع ممولة في سنة 2014، وينخفض إلى 6 مشاريع في سنة 2015 ثم إلى مشروع واحد فقط في سنة 2016، وفي سنة 2017، 2018، 2019 فلم يتم تمويل أي مشروع، ليتم بعدها تمويل مشروع واحد في سنة 2020.

24- بلدية بودرية بني ياجيس:

نلاحظ أنه تم تمويل مشروع واحد فقط في هذه البلدية في سنة 2010 ليرتفع هذا العدد ارتفاعا طفيفا إلى 3 مشاريع في سنة 2011 ثم يرتفع إلى 5 مشاريع سنة 2012، لينخفض بعد ذلك إلى 2 مشاريع ممولة في سنة 2013، ثم 2 في سنة 2014، ليرتفع بعد ذلك ارتفاعا طفيفا حيث تم تمويل 4 مشاريع في سنة 2015، ومشروع واحد في سنة 2017، أما في 2016، 2018، 2019، 2020 فلم يتم تمويل أي مشروع.

25- بلدية غبالة:

نلاحظ أنه لم يتم تمويل أي مشروع في هذه البلدية في سنة 2010، ليتم بعد ذلك تمويل 3 مشاريع في سنة 2011، في سنة 2012 لم يتم تمويل أي مشروع، وفي سنة 2013 تم تمويل 4 مشاريع، و3 مشاريع في سنة 2014، و2 مشاريع في سنة 2015 ومشروع واحد فقط في سنة 2016، ولم يتم بعد ذلك تمويل أي مشروع في هذه البلدية في السنوات التي تليها (2017-2020).

26– بلدية ايراقن:

نلاحظ أنه لم يتم تمويل أي مشروع في هذه البلدية في سنة 2010، ليتم بعد ذلك تمويل 2 مشاريع في سنة 2011 و3 مشاريع في 2012 و2 مشاريع في سنة 2013 و2 كذلك في سنة 2014 ومشروع واحد فقط في سنة 2015 ولم يتم بعد ذلك تمويل أي مشروع في هذه البلدية في السنوات التي تليها (2016–2020).

27– بلدية برج الطهر:

نلاحظ أنه في سنتي 2010 و2011 لم يتم تمويل أي مشروع في هذه البلدية وتم تمويل 2 مشاريع في سنة 2012 و2 في 2013 و2 في 2014 و2 في 2016، أما سنة 2015 فلم يتم تمويل أي مشروع فيها وكذلك بالنسبة للسنوات (2017–2020).

28– بلدية سلمى بن زيادة:

وهي البلدية التي سجلت أقل نسبة تمويل في عدد المشاريع الممولة في ولاية جيجل حيث نلاحظ أنه تم تمويل مشروع واحد فقط في سنة 2010 ومشروع واحد في سنة 2012 ومشروع واحد في سنة 2016، أما السنوات الأخرى فلم يتم فيها تمويل أي مشروع.

ويمكن تلخيص أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب هذه البلديات بشكل إجمالي خلال الفترة (2010–2020) في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تمركز عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب بلديات ولاية جيجل (2010–2020)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– قد قامت بتمويل جميع بلديات ولاية جيجل، حيث تتمركز أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة في البلديات الكبرى حيث في المرتبة الأولى بلدية جيجل ب1012 مشروع ممول، يليها بلدية الطاهير ب744 مشروع ممول وفي المرتبة الثالثة بلدية الميلية ب 559 مشروع ممول، ويرجع سبب كون أغلب المشاريع الممولة في الولاية كان لصالح هذه البلديات هو كون الكثافة السكانية في هذه البلديات كبيرة مما يدفع أغلب الشباب المستثمر إلى فتح مشاريع في هذه البلديات، كما أنه توجد فيها حركية اقتصادية ووجود إقبال كبير لهذه المناطق خاصة بلدية جيجل لكونها تحتوي على جميع المرافق والقطاعات الإدارية، في حين نجد أن المناطق الجبلية لولاية جيجل يكون عدد المشاريع الممولة فيها ضعيفا جدا كبلدية أولاد عسكر، ايراقن، غبالة....إلخ، ويرجع ذلك لعدم وجود إقبال كبير للشباب على الاستثمار في هذه المناطق لنقص المرافق والمنشآت القاعدية، وكذلك بعد الوكالة عن هذه المناطق وصعوبة التنقل إليها لأنه يوجد فرع واحد

للوكالة على مستوى الولاية، بالإضافة إلى غياب الحركة الاقتصادية لهذه البلديات كما أن عدد السكان فيها قليل جدا مقارنة مع البلديات الكبرى، أغلب المشاريع فيها تعتبر نشاطات عائلية يرثها الأبناء عن الآباء.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية أن أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE"–فرع جيجل– تتمركز في البلديات الكبرى.

المطلب الثالث: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب الجنس والمؤهل العلمي (2010–2020)

يمكننا توضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس والمؤهل العلمي في ولاية جيجل للفترة (2010–2020) حسب ما يلي:

أولا: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– حسب الجنس(2010–2020).

الجدول رقم(09) : توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس (2010–2020)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الإناث	27	32	41	39	37	25	10	10	11	12	11	255
الذكور	320	676	1059	669	687	375	139	44	91	51	30	4141
المجموع	347	708	1100	708	724	400	149	54	102	63	41	4396

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09)، الذي يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس ما يلي:

1– الإناث:

قدر عدد المشاريع الممولة بالنسبة للإناث سنة 2010 ب27 مشروع ممول، وسنة 2011 ب3 مشاريع، ليصل إلى ذروته في سنة 2012 ب4 مشاريع ممولة، ليبدأ بالانخفاض تدريجيا خلال الفترة (2013–2015) حيث قدر عدد المشاريع الممولة سنة 2013 ب39 مشروع ممول، وسنة 2014 ب37

مشروع ممول، وسنة 2015 ب 25 مشروع ممول، ليلاقي بعد ذلك ثباتا سنتي 2016 و2017 حيث تم تمويل 10 مشاريع، ليرتفع بعد ذلك هذا العدد إلى 12 مشروع ممول في سنة 2019، وينخفض بما قيمته مشروع واحد في سنة 2020.

2- الذكور:

قدر عدد المشاريع الممولة بالنسبة للذكور في سنة 2010 ب 320 مشروع ممول، وسنة 2011 ب 676 مشروع، ليصل إلى ذروته في سنة 2012 ب 1059 مشروع ممول، ثم يبدأ بعدها بالانخفاض في سنة 2013 حيث قدر عدد المشاريع الممولة سنة 2013 ب 669 مشروع ممول، ليرتفع سنة 2014 إلى 687 مشروع ممول، كما نلاحظ أيضا انخفاض ملحوظ خلال الفترة (2015-2017) حيث في سنة 2015 تم تمويل 375 مشروع، وسنة 2016 تم تمويل 139 مشروع، وسنة 2017 انخفض عدد المشاريع الممولة إلى 44 مشروع، ليرتفع سنة 2018 إلى ما قيمته 91 مشروع، ويعود للانخفاض خلال سنتي 2019 و2020 إلى 51 مشروع، و30 مشروع ممول على التوالي.

الشكل رقم (07): نسبة توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس (2010-2020)

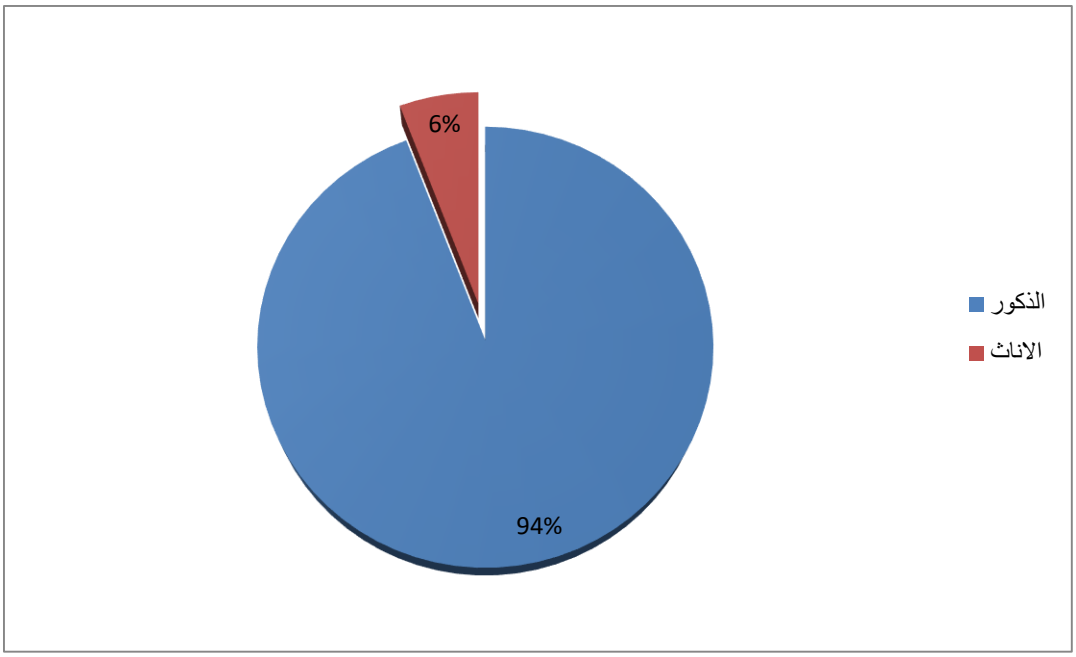

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09) باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) أن غالبية المشاريع الممولة كانت لصالح الذكور بنسبة تصل إلى 94% في حين لا تتعدى النسبة لدى الإناث 6%، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ما تفرضه العادات والتقاليد وطبيعة المنطقة، حيث يرى البعض أن عمل المرأة يقتصر على القطاع العمومي خاصة قطاع التربية والصحة، بالإضافة إلى ميولها للاستثمار في المشاريع التقليدية غير المعرضة للخطر والربح المضمون، نقص روح المبادرة لدى الإناث في خلق هذا النوع من المؤسسات باعتبارها ثقافة جديدة في المجتمع الجزائري كذلك نقص الكفاءات الاستثمارية لدى الإناث في الولاية ورغبتهم في الحصول على وظيفة ثابتة، كما أن أغلب المشاريع موجهة للذكور كالصيد، نقل البضائع وغيرها، رغبة الشباب في فتح مشاريع استثمارية خاصة بهم، زيادة روح المنافسة بين الشباب يشجعهم على تطوير المشاريع والتوسع فيها.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية أن المستفيد الأكبر من التمويل الأصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– هم فئة الذكور.

ثانيا: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE"–فرع جيجل– حسب المؤهل العلمي (2010–2020).

الجدول رقم (10): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي (2010–2020).

المستوى العلمي	المجموع
التكوين التأهيلي	3690
التكوين المهني	1813
الجامعي	722
المجموع	6225

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل–.

الشكل رقم (08): نسبة توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي (2020-2010)

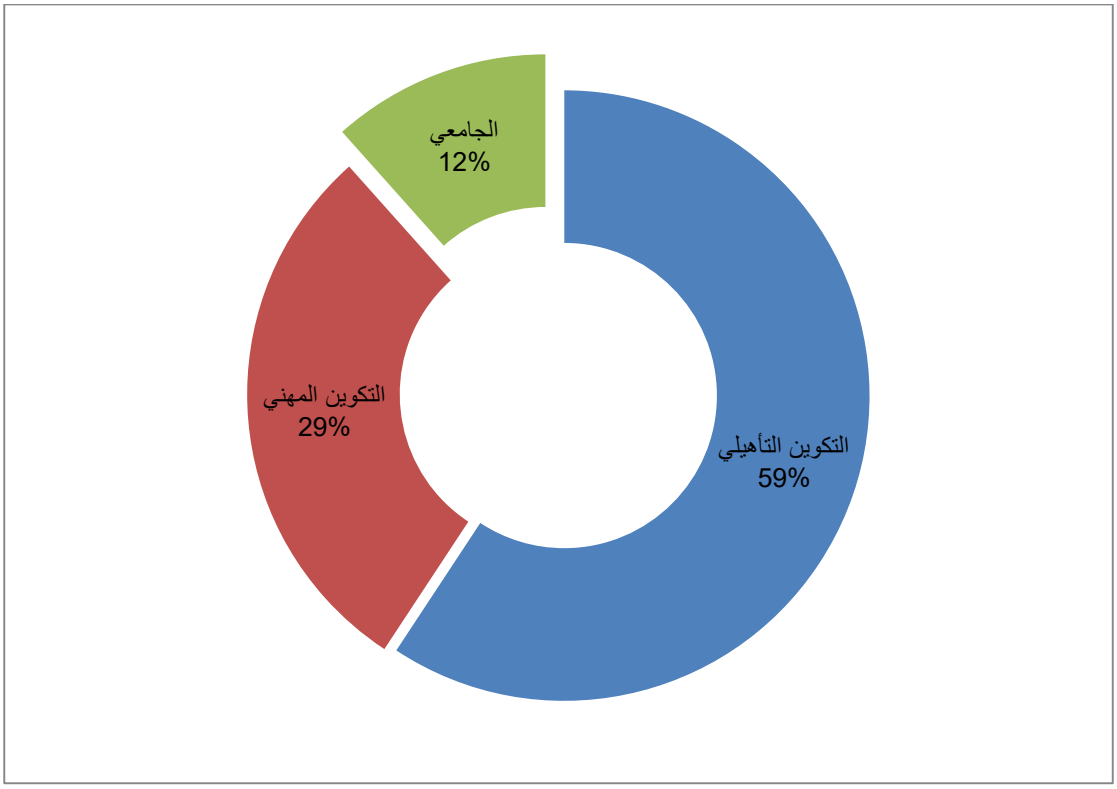

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) باستخدام برنامج Excel.

يوضح الجدول رقم (10) والشكل رقم (08) توزيع النسب حسب المستوى العلمي للأفراد أن 3690 من الأفراد لديهم مستوى تكوين تأهيلي ويليه التكوين المهني ب 1813 ثم المستوى الجامعي ب722 مما يفسر أن أغلبية خريجي مراكز التكوين توجهوا نحو الاستثمار في القطاع الخاص من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم وهذا راجع إلى قصر مدة التكوين، خضوعهم للجانب التطبيقي مقارنة مع الجامعيين الذين يخضعون للجانب النظري بشكل أكبر، كما أن احتياجات سوق العمل تتماشى مع التكوين الخاص بهم، أما بالنسبة للجامعيين فيكون توجههم أكثر للعمل في القطاع العام رغم أن الوكالة تستهدف كل الفئات دون الاعتماد على المعيار العلمي كمعيار أساسي في منح القروض.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية أن المستفيد الأكبر من التمويل الأصغر الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– هم خريجي التكوين التأهيلي.

خلاصة الفصل

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للشباب، كمتابعة الاستثمارات التي يُنجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على المرافقة المستمرة، وتُشجع الشباب على المبادرات من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مدى أهمية هيئات التمويل الأصغر في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال النظر إلى إسهامات هذه الوكالة والنتائج المحققة من طرفها، حيث تبين لنا قدرتها وكفاءتها على النهوض بهذا القطاع.

الـخـاتـمـة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال بالنهوض باقتصاديات الدول وهي مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا نجد أن الجزائر قامت بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف إلى تطوير وتنمية هذا القطاع، ومن بين هذه الهياكل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE"–فرع جيجل– والتي كانت تدعى سابقا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" والتي تعتبر من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أثبتت فعاليتها في تطوير هذه المؤسسات وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال الإعانات والامتيازات الممنوحة للشباب من أجل توفير التمويل اللازم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

من خلال دراستنا لموضوع الدراسة من جوانبه النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- يعتبر التمويل الأصغر أداة مثلى لتخفيض نسبة البطالة والقضاء عليها في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة التوجه الذي يفسح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية.
- يوجه التمويل الأصغر في الجزائر للمؤسسات المصغرة التي تتلائم خصائصها مع شروط الاستفادة من هذا النوع من التمويل حسب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE".
- تعتبر سنة 2012 سنة البحبوحة المالية بسبب الارتفاع غير المسبوق للبترول.
- تأثير أزمة كورونا "COVID 19" التي مست جميع قطاعات البلاد أدت إلى توقيف جميع الأنشطة.
- يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة للشباب الباحث عن العمل والاستثمار وخلق المؤسسات.
- أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" كانت لصالح البلديات الكبرى جيجل، الميلية، والطاهير.
- أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" كانت موجهة لفئة الذكور، وخريجي التكوين التأهيلي.
- أثرت الأحداث السياسية أو ما يعرف بأحداث الربيع العربي على زيادة التمويلات الممنوحة للشباب لإنشاء المشاريع.

- اتخاذ الدولة إجراءات تهدف إلى ترشيد في النفقات ومحاولة التسيير الجيد للميزانية بعد التراجع الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمي وهذا ما أدى إلى تخفيض التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة.
- تم تجميد العديد من القطاعات نتيجة التشبع الذي عرفته هذه الأخيرة.
- تعتبر آلية التمويل الأصغر من أهم الآليات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاقتراحات:

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية ومقارنتها بالجانب النظري يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات المتمثلة في:

- فتح فروع أو ملحقات للوكالة في البلديات الكبرى التي تعرف تمركز كبير لعدد السكان (الطاهير، الميلية) من أجل تقريب الإدارة للمواطن.
- ضرورة توفير بنية تحتية مشجعة للاستثمار خاصة في المناطق النائية.
- الرفع من عتبة الاستثمار نتيجة التضخم الذي عرفه الدينار الجزائري في السنوات الأخيرة.
- تكثيف الحملات التحسيسية لمختلف الفاعلين في الولاية في مجال الاستثمار.
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات لمواكبة التطور التكنولوجي.
- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص والجماعات المحلية والغرف التجارية بغرض تأهيل أصحاب المشاريع.
- توجيه الشباب إلى مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية وحتى الدولية.
- إنشاء ووضع تنسيقات مابين القطاعات، ووضع هيئات رقابية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لمكافحة الفساد والبيروقراطية الإدارية.
- تجسيد مشروع الطريق السيار العلمة–جن جن– من أجل تشجيع الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تشجع وتساهم في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

آفاق الدراسة:

من أجل تعميق الدراسة حول بعض المواضيع التي لها علاقة ببحثنا هذا، نقترح المواضيع التالية:

- دراسة الموضوع بمقارنة برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" ببرنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM".
- دراسة ميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

- خباية عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-آلية لتحقيق التنمية المستدامة-**، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

- خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- عمران عبد الحليم، **اقتصاديات التمويل الأصغر(المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2020.

- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

ثانيا: المقالات

- شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، الجزائر، 2007.

- طويطي مصطفى، أولاد حيمودة عبد اللطيف، **آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قراءة للتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2019.

- عارف عالية عبد الحميد، **إدارة القروض المتناهية الصغر (الآليات والأهداف والتحديات)**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، القاهرة، 2009.

- مولاي لخضر، بنوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للدول النامية -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2010.

ثالثا: التقارير

- إبراهيم بدر الدين عبد الرحيم، إسماعيل فارس أرباب، **تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان**، يونيكونر للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان، الخرطوم، 2006.

- المحروق ماهر حسين، مقابلة إيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006.

رابعا: الرسائل الجامعية

- أحمد إيمان، **إدارة المشروعات متناهية الصغر في مصر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2001.

- العايب ياسين، **دور القرض في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2013)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013.

- بن حمو عبد الله، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

- بوعبد الله هبة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة قسنطينة-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009.

- حريزي ياسين، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، 2014.

- حميدة رابح، **استراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، 2011.

- رقراق عبد القادر، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

- زرويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2007.

خامسا: الملتقيات

- حسين رحيم، دريس يحيى، **أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 11، 12 أفريل 2006.

– حميدات صالح، مبيروك محمد البشير، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13، 14 أفريل 2008.

– سليمة غدير أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الاقتصاد والإدارة والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 05، 06 ماي 2013.

– ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 21، 22 أفريل 2008.

– عوادي مصطفى، **دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 06، 07 ديسمبر 2017.

– غانم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006.

– قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 12، 13 أفريل 2002.

سادسا: القوانين

– المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 70.

– المادة 04 من القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد02.

- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم22-46، المؤرخ في 19 جانفي 2022، المتضمن شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 06.

- المادة 3-4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 70.

سابعا: المقابلات

- مقابلة مع المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" -فرع جيجل-.

المراجع باللغة الأجنبية

A-ARTICLE:

-Mejeh Remy, **" Microfinance institutions in Nigeria**", MPRA Paper, No.13711, posted 02, Munich, March 2009.

الـمـلاحـق

الملحق 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة.

تضمّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **61** وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز :

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين **18** و**55** سنة.
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاؤه.
- أن يقدّم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- ان لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المرافقة

فكرة المشروع – التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - استقبال وتوجيه -محادثات فردية - إعداد المشروع -تكوين صاحب المشروع- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل المشروع - الانطلاق في النشاط - متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويـــــــــل الثـــــــــلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين و الطلبة	كافة المناطق	٪ 05	٪ 25	٪ 70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	٪ 10	٪ 20	٪ 70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	٪ 12	٪ 18	٪ 70
		بقية المناطق	٪ 15	٪ 15	٪ 70

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويـــــــــل الثـــــــــنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	٪ 50	٪ 50

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويـــــــــل الذاتـــــــــي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	٪ 100

الإعانات المالية

قرض غير مكافأ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	القرض الغير مكافئ
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	-05 سنوات (التمويل الثلاثي) -06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى **500.000** دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب او الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات،

قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال

يمكن للشباب ذوي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار **1.000.000**دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقاريةالخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

- تطبيق نسبة مخفضة بـ **5%** تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة **03** سنوات ، **06** سنوات أو **10** سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة **IFU** أو حسب الحالة **(TAPgí IBS, IRG)** ، لمدة **03** سنوات، **06** سنوات أو **10** سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
- عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين **(02)** عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة **(03)** عمال على الأقل لمدّة غير محدّدة .

(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).